النظم الإقتصادية المقارنة

أ.د. محمد رؤوف سعيد
جامعة السليمانية
سكول الادارة والاقتصاد

المستخلص

النظام الاقتصادي هو نظام للانتاج وتبادل السلع والخدمات وتخصيص الموارد في المجتمع، وحيث يضم النظام الاقتصادي توليفة من المؤسسات والافراد والتي تشكل الهيكلية الاقتصادية لأي مجتمع.

تعد النظم الاقتصادية بحد ذاتها دراسة للأنظمة الإقتصادية المختلفة مثل الراسمالية، الإشتراكية، الاقطاعية، الاقتصاد المختلط والنظام الاقتصادي الاسلامي. تهدف هذه الدراسة الى إيجاد بعض المقارنات لهذه الانظمة.

المقدمة

يتشكل النظام الاقتصادي على أساس مجموعة من المبادئ والقيم التي تحكم العلاقات مابين الأشخاص والمؤسسات في المجتمع بغرض تنظيم الحياة الإقتصادية والإجتماعية في المجتمعات من حيث التعامل مع العمليات الإنتاجية والتوزيعية والاستهلاكية للسلع والخدمات المختلفة، ومن حيث علاقات الاشخاص مع مصادر الانتاج والتي تنظمها أيضاً علاقات الملكية بمثل هذه المصادر،ويعمل النظام الاقتصادي على كيفية توزيع مصادر الدخل،ما بين الأفراد وإعادة توزيعها في إطار السياسات الإقتصادية المعمولة كما ويمكن التمييز ما بين النظم الاقتصادية بحسب الإختلافات الموجودة في هيكلية إتخاذ القرار في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، من حيث طبيعة إستخدامات االعناصر الانتاجية،ومن حيث الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار.

تعمل الأنظمة الإقتصادية على حل مجموعة من المشكلات الاقتصادية الأساسية والتي يمكن إيجازها بالإجابة على مجموعة من التساؤلات منها ماهي السلع والخدمات التي يتم انتاجها...؟بأية طريقة يتم انتاج السلع والخدمات...؟من هم الأشخاص القائمون بالإنتاج .؟ ماهي الموارد المستخدمة في الإنتاج...؟وما هي التكنولوجيات المستخدمة في الإنتاج...؟

إن الإجابة على التساؤلات السابقة هي التي تحدد طبيعة النظام الإقتصادي كما وأن هذه المسائل تتحدد بالأساس في ضوء الأطر الفلسفية والفكرية والثقافية ،كما وأن هذا التحديد يجري أيضاً على أساس الامكانات المادية والبشرية المتاحة لدى المجتمعات،علماً أن المحددات الفكرية والإمكانات المتاحة هي التي تحدد طبيعة العلاقات الإنتاجية القائمة . النظام الإقتصادي وفق مقتضيات المذهب الفكري،القوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية ،وبما أن هذه المقتضيات هي في حالة تطور مستمر، لذا فإن النظام الإقتصادي أشبه بكائن حي يولد ثم يترعرع ويشيح وقد ينتهي الى الزوال ،عليه ومن اجل إدامة الحياة للنظام الاقتصادي واستمرارية آلياته ،فلابد أن يتحلى النظام الإقتصادي بروحية التجدد والتغير من أجل مسايرة المتغيرات الخارجية والتطورات الداخلية . تشكلت الأنظمة الإقتصادية منذ أن أفصحت الندرة عن نفسها على أنها مشكلة، وبعد أن حاولت المجتمعات الإنسانية إبتكار وسائل

من أجل التعامل مع الموارد النادرة المتاحة في العمليات الإنتاجية ومن أجل إيجاد الصيغ المثلى في قضايا التبادل والتوزيع للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها بحيث يتحقق أقصى قدر من الكفاءة من أجل خير المجتمعات. منذ أن طفت مشكلة الندرة وبعد أن عجز النظام الطبيعي السائد في تلبية الحاجات والرغبات الإنسانية،ظهرت الحاجة إلى إيجاد نظام يعمل على توجيه الموارد الإقتصادية بإتجاه تحقيق مراتب أكبر للحاجات والرغبات الإنسانية، والمتمثلة بالسلع والخدمات التي تحتاجها المجتمعات الإنسانية، وهكذا فإن ظهور النظام الإقتصادي كان نتيجة طبيعية من أجل التعامل الجدي مع الموارد الإقتصادية بغرض إنتاج المزيد من السلع والخدمات وبهدف العمل على توزيع هذه المنتجات بين أفراد المجتمع. خاضت

المجتمعات البشرية أنظمة إقتصادية متنوعة، وهي مستمرة في صقلها من أجل إيجاد النموذج الأفضل لها، عليه ومن أجل الخوض في تفاصيل النظام الإقتصادي وأنواعه وأهدافه، فإن هذا البحث الذي يتناول هذا الموضوع قد جرى توزيعه على النقاط الآتية:-

أولاً:- التعريف بالنظام وتشكيلاته

ثانياً:- النظام الإقتصادي،ضروراته وأهدافه

ثالثاً:- العناصر الداخلة في النظام الإقتصادي

رابعاً:- النظام الإقتصادي الرأسمالي

خامساً:- النظام الإقتصادي الإشتراكي

سادساً:- النظام الإقتصادي الإسلامي

أولاً:- التعريف بالنظام وتشكيلاته

يمكن وصف النظام على أنه يمثل العلاقة المتبادلة والمتداخلة لمكونات تشكل معاً كياناً تكاملياً،وفي الوقت نفسه، فإن أي نظام ورغم إمتلاكه لخصوصيات خاصة به، ورغم إمتلاكه لكيان خاص به،إلاّ أن الأنظمة جميعها تتداخل فيما بينها أيضاً بعلاقات تبادلية. **(Eleanor doyle,2005:1)**

يمتلك النظام أيا كان، سلوكية خاصة به، ومثل هذه السلوكية تخص طبيعة العلاقات الجارية داخل النظام والتي تتمثل في كيفية التعامل مع مدخلات النظام وفق آلية العمل التي يتبناها النظام من أجل الحصول على النتائج أو المخرجات المخطط لها في ضوء أهداف النظام، كما وأن المخرجات يمكن لها أن تكون مخرجاتٍ مادية أو خدمية أو بيانات أو غيرها من المخرجات. **(عبدالرحمن،٢٠٠٤: ١٧)**

يمتلك النظام ترابطاً داخلياً بين مكوناته ومابين العمليات الجارية فيه، ومثل هذا الترابط يتجسد على أساس طبيعة الهيكلية القائمة في النظام والتي تفرض أنماطاً من العلاقة بين المكونات وبين العمليات ،كما وإن العلاقات السلوكية لها تأثيراتها البالغة على العلاقات التبادلية مابين أجزاء ومكونات النظام، ومن وجهة النظر الإقتصادية، فإن أي إجراء أوتبني أي عمل أو نشاط له قيمته أو كلفته، وبناءاً عليه فإن أي سلوك يمارسه النظام يتحدد على أساس ما يمكن تحقيقه من منافع، هكذا وفي إطار الموقف نفسه فإن أجزاء النظام ومكوناته ترتبط معاً من أجل خلق منافع أكبر وبتكاليف أقل، ولكن من خلال مراتب عليا من التآلف والتناغم، ومع وجود علم تام ومعرفة كاملة بما يريده الآخرون وبكيفية قيامهم بواجباتهم المناطة إليهم.**(توفيق،٢٠٠٠: ١٠٢)** قد تكون هناك أنظمة فرعية، وعمليات تجري في المساحات الأضيق، وفي إطار الأجزاء الفرعية للنظام الأوسع، وفي الخطوات الإبتدائية في

العمليات الجارية داخل النظام،غير أن النظام وفي إطاره الشمولي، وفي إطار أجزائه ومكوناته محكوم بقواعد تحكم الهيكيلية القائمة والسلوكيات المعمولة، حيث وان هذه الأحكام التي تضبط الهيكلية والسلوكيات المعمولة يطلق عليها بالمؤسسة. **(عبدالكاظم، ١٩٨٨: ١٨)** من غيرالممكن الإلمام الكامل بأي نظام من دون الإمعان في النظر وبإمتلاك المنهجية الحاذقة في التشخيص، وذلك من أجل التعرف الصحيح على أي نظام، حيث ان الأنظمة هي كثيرة ومتداخلة، بل ان نظاماً معيناً يحتوي على مجاميع كبيرة من الأنظمة الفرعية والجزئية، وبقدر ما تغوص في الأعماق وتتغلغل في تفاصيل الأجزاء والأشتات، فإنك تجد إن أي نظام يشتمل على علاقة متسلسلة ومترابطة وبأوجه متعددة، وبأفعال صادرة وبردود أفعال متلقية يميناً وشمالاً، نزولاً وصعوداً، وهذا أمر طبيعي بالنسبة إلى أي نظام كونه يمثل كياناً متطوراً بفعل العوامل الكثيرة المؤثرة في كل من البيئتين الداخلية والخارجية التي تتحكم في النظام.**(المعموري،٢٠٠٦: ٢١)**

يمكن تقسيم الأنظمة إلى نوعين رئيسيين من الأنظمة، وهما الأنظمة الطبيعية والأنظمة غير الطبيعية، وبخصوص الأنظمة الطبيعية فهي أنظمة تكونت بفعل قوى الطبيعية من دون أن يكون للإنسان أي دور في تكوينها، ومثل هذه الأنظمة لم تتألف لتكون لها أهدافاً محددة وواضحة، الاّ أن الإنسان إستطاع وبفعل ما إمتلكها من معارف علمية وبفعل إكتشافها للقوانين الطبيعية إستطاع أن يفسر طبيعة الأنظمة الطبيعية القائمة أو بعضاً منها، وحيث أن تفسيراته قابلة لمزيد من التعمق، بل وأحياناً لأنماط من التطور وحتى نوعاً من التغير بفعل الإكتشافات العلمية الكثيرة التي تحق على مرّ الزمن. **(المحجوب،١٩٦٠: ٤١)**، يمكن وصف الأنظمة غيرالطبيعية على أنها أنظمة قد تألفت بفعل التطورات الإجتماعية التي حصلت على أنماط الحياة البشرية والعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد، والعلاقة بين المجتمعات المختلفة التي دخلت في إحتكاك مع بعضها فضلاً عما تم حصرها من أفكار إنسانية مثمرة،وما تم إدخالها في مجال تنظيم العلاقات الإنسانية.**(سيدعلي،١٩٨٤: ٦٦)** خلاف الأنظمة الطبيعية، فإن الأنظمة غير الطبيعية التي تدخل الإنسان في تشكيلها لها غاياتها ولها أهدافها المحددة، تم رسمها وفق خطط محكمة مدروسة مسبقاً، ووضعت الخطط اللازمة لكيفية بلوغها وتحقيقها، وحيث تتمثل هذه الأهداف بالمخرجات التي يتم تحقيقها من خلال إستخدام المدخلات وتوجيهها بالوجهة التي يتم التخطيط لها مسبقاً.**(عطوة،٢٠٠٥: ١٢-٥)**

من خلال توجيه المدخلات المستخدمة، وفي إطار الأجزاء المتكاملة التي يتألف منها النظام، فإن النظام وإن كان مستقلاً بحد ذاته، وإن كان النظام كياناً موحداً متماسكاً، فإن الأنظمة وفي معظمها هي تشكيلة معقدة للغاية من العلاقات بين مكوناتها، لذا فإنه ومن أجل فهم أكثر لهذه الأنظمة فإن المنظرين لم يجدوا سبيلاً آخر غير إفتراض نماذج مبسطة لأنظمة مشابهة تحاكي الأنظمة الحقيقية، وحيث ان هذه الأنظمة المبسطة مؤلفة من مكونات أقل ترتبط بعلاقات أقل، وتوجهات أقل للعلاقات مابين المتغيرات الموجودة، من متغيرات مستقلة وتابعة ترتبط بعلاقات

تأثير وتأثر، وهكذا ومن خلال وضع هذه النماذج الإفتراضية، ولتلك المتغيرات الأقل)التي ترتبط بعلاقات أقل، فإنه بالإمكان أن يتم فهم الأنظمة على نحوأوضح(٢٠٠٥:٧leanor Doyle)

إن الأنظمة وفي معظمها هي مفتوحة على محيطها الخارجي، من حيث التأثير والتأثر، كما وأن الأنظمة في محيطها الداخلي تستخدم دواخل(input) بإتجاه الخروج بنواتج(outputs)، إلاّ أن النظام الفاعل والكفوء يجعل من عملية إستخدام مدخلاتها فاعلة وكفوءة بهدف تحقيق أهدافها ونتائجها على أحسن وجه ممكن وبأقل التضحيات والتكاليف.**(الجاسم،٦-٨)**

بغرض توضيح الصورة ومن أجل اعطاء مثال توضيحي يمكن القول بأن مخرجات النظام الصحي يتمثل في الخدمات الصحية المقدمة الى متعاطي هذه الخدمات، إبتداءاً من المرحلة الأولى من إستخدام الموارد ولحين الإنتهاء من تقديم الخدمات الصحية، بناءاً عليه فإن النظام الصحي الفاعل والكفوء يسخّر كافة الإمكانات والقدرات المالية والبشرية والمادية والفنية المتاحة في سبيل الخروج بنتائج وفق الصيغ المثلى التي يتبناها النظام الصحي، بمعنى ان هذا النظام يحاول زج الكوادر الطبية وغيرها من الكوادر العاملة في مجال إنتاج الخدمات الصحية من كوادر فنية وإدارية وغيرها التي تساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في إنتاج وتقديم هذه الخدمات الصحية،كما وإن النظام يحاول تسخير إمكاناته المالية والمادية من الأبنية والمعدات والتجهيزات المتوفرة والأدوية وغيرها من المستلزمات المادية، فضلاً عن الطواقم الفنية والإدارية والمالية التي تقدم خدماتها كل حسب إختصاصاتها في سبيل الخروج بنواتج لهذه الخدمات الصحية سواءاً أكانت خدمات صحية علاجية أو وقائية أو حتى إرشادية وغيرها **(cashin,2010:8 & cherly Ajay Tandon)**

ثانياً:- النظام الإقتصادي:ضروراته و أهدافه

يمكن وصف النظام الإقتصادي بأنه يمثل تلك الآلية التي يتم من خلالها التعامل مع الإنتاج، التوزيع والإستهلاك للسلع والخدمات في مجتمع معين.**(عبدالكاظم،١٩٨٨: ١٩)**

يتألف النظام الإقتصادي من الناس، المؤسسات والعلاقات التي تطفو إلى السطح من خلال التعامل مع الموارد مثل إنتقال الملكية، كما وإن النظام يحتوي أيضاً على مشكلات الإقتصاد، مثل الندرة في الموارد، كما وإنه يهدف الى الخروج بأفضل النتائج من خلال التعامل مع مشكلة الندرة، وذلك من خلال التخصيص الأمثل للموارد. **(paul heyne,2000:517-519)**

يتضمن النظام الإقتصادي على توليفة من المؤسسات وكالات،المستهلكين،الكيانات،القطاعات وغير من المكونات التي تؤلف النظام الإقتصادي، كما وإن النظام يشتمل أيضاً على عملية خلق الروابط بين هذه المكونات المؤلفة للنظام الإقتصادي، سواءاً أكانت العلاقات تخص علاقات العمل أوالعلاقات الإجتماعية التي سوف تسود مابين الأفراد، كما وان النظام يعمل على حسن سير المعلومات مابين هذه المكونات والأطراف، مثل حقوق الملكية، الهياكل الإدارية السائدة **(HOLESOVSKY,Economic systemAnalysis:1977)**

بحسب أنماط الملكية السائدة، فإن اللأنظمة الاقتصادية قد تكون أنظمة إقتصادية رأسمالية أو إشتراكية أو إسلامية، مع عدم وجود حدود فاصلة تفصل أنظمة إقتصادية معينة عن الأخرى بالنظر لوجود أنماط من التداخل مابين الأنظمة الاقتصادية جميعها، ولكن ورغم كل ذلك،فإن النظام الأشمل والأوسع والذي تم بحثه بكثيرمن التفصيل وبعميق من التحليل، وذلك وفق الأسس العلمية وبسياقاته التأريخية والمتعاقبة، والذي تم إغناؤه بمزيد من البحث والتحليل هو النظام الاقتصادي الرأسمالي المختلط، والذي يشتمل على النظام الرأسمالي القائم على السوق الحرّة و الرأسمالية الموجهة، أي إنه خليط مابين مؤثرات قوى السوق الحرّة، مع تأثيرات تمارسها الحكومات من خلال سياساتها المالية والتجارية، فضلاً عن التأثيرات التي تمارسها السلطة النقدية من خلال سياساتها النقدية، حيث إن هذه العوامل جميعها تؤثر على السوق وتتحكم فيها بدرجات تحكم معينة قوية كانت أو ضعيفة.**(خليل،١٩٨٠: ٢٠٧)**

يمارس النظام الإقتصادي وظائف متعددة حينما يتعامل مع الموارد المستخدمة من أجل تحقيق الأهداف الرئيسة للنظام الإقتصادي في إنتاج كمية من المنتجات بأقل قدر من التكاليف، هذه الوظائف يمكن إجمالها بالوظائف المتمثلة بالتخطيط، التنسيق، المتابعة والإصلاح. **(الجمل: ١٧)**

تعمل في داخل النظام الإقتصادي مؤسسات إنتاجية مختلفة، وحيث إن كل مؤسسة إنتاجية متخصصة بإنتاج سلعة أو خدمة معينة مسؤولة عن إستخدام عناصر إنتاجية مختلفة وتتعامل مع مواد أولية ومستلزمات إنتاج وطاقة ومواد ووسائط نقل وغيرها من المستلزمات الإنتاجية في سبيل الحصول على مخرجات النظام الإقتصادي والتي تتمثل بالأساس بالسلع والخدمات المنتجة في هذا النظام، منها سلع وخدمات وسيطة تستخدم في عمليات إنتاجية لاحقة ومنها سلع وخدمات نهائية يتم عرضها في أسواق السلع والخدمات ،حيث يدخل البائعون والمشترون في مساومات سوقية تتحدد من خلالها الكميات التوازنية المباعة والمشتراة والأسعار التوازنية التي تحمي مصالح الطرفين. **(Theodore C.Bergstron,2000:21)**

وفضلاً عن وحدات القطاع التي تحرّكها مصالحها في الحصول على المنافع الأكبر ومن بينها الأرباح الأكبر التي تحرك القوى المنتجة في القطاع الخاص، توجد في الأنظمة الإقتصادية مكونات تعود عائدتيها إلى القطاع العام، ومثل هذه المكونات تتمثل بالمؤسسات العائدة إلى الحكومات فهذه المؤسسات تقدم سلعاً وخدماتٍ عامة تفشل الأسواق الخاصة في تحقيق الأمثلية في قضايا الإنتاج والتوزيع والإستهلاك، كما وإن المؤسسات العائدة الى القطاع العام و فضلاً عن تحقيقها لأهداف إقتصادية فإنها تهدف إلى تحقيق أهداف إجتماعية منها تحقيق العدالة الإجتماعية، وتقديم خدمات عامة مجانية مثل خدمات التعليم العام والخدمات الصحية والثقافية وغيرها، فضلاً عن أهدافها في إعادة توزيع الدخول مابين الطبقات الإجتماعية الغنية والفقيرة.

ansfield,1974:3 بفعل التطورات الحاصلة في الأنظمة الإقتصادية بات النظام المالي والمصرفي ركناً أساسياً من أركان النظام الإقتصادي حيث إن مؤسسات المال والأعمال تقدم خدماتٍ جليلة إلى القطاع الإنتاجي الحقيقي، ولكن ومع تطور هذه الخدمات المالية والمصرفية وبعد تزايد الأنشطة الإقتصادية التي تمارسها المؤسسات المالية والمصرفية فقد تشكلت قطاعات مالية ومصرفية وإبتكرت منها وسائل وأدوات مالية ومصرفية عديدة ومتطورة، غير إنه ومع ما كان للنظام المالي والمصرفي من دور بارز وخلاق في تطور الأنظمة الإقتصادية إلاّ أن خدعاً مالية كثيرة وفي ظل غياب التنظيم والإشراف الحكومي بدأت تمارس أدواراً سلبية في تضخيم مشتقات مالية كثيرة لأهداف ربحية غير مستندة إلى النواتج الحقيقية المتنامية، لذا فإن التمادي في خلق أوهام مالية كان سبباً في ضعضعة الأنظمة المالية وبالتالي ضعضعة الأنظمة الإقتصادية التي أصابتها إهتزازات مالية وإقتصادية جنت الأنظمة نتائجها السلبية في حدوث أزمات مالية وإقتصادية كانت منها عنيفة وكارثية.**(سعيد،٢٠١١: ٢٠)**

بما إن النظام الإقتصادي يهدف وفي الأساس إلى إنتاج سلع وخدمات، لذا فإن القدرات التي يمتلكها النظام الإقتصادي ومدى كفائته مقترنة بالأساس بما يمكن أن يحققه النظام الإقتصادي من إنتاج لسلع وخدمات وخلال الفترات الزمنية والتي جرت العادة أن تكون سنة وبأقيام تحددها الأسعارالجارية والأسعارالثابتة، كما وأنه ومن خلال ما يتحقق من نمو في الناتج يمكن الإستدلال بما يمكن أن يحققه النظام الإقتصادي من فاعلية، على الأخص إذا كان النمو في الناتج ناتجاً عن فاعلية لإستخدام العناصرالإنتاجية المستخدمة.**(نامق،١٩٨٠: ٩)**

إن الأنظمة الإقتصادية المعاصرة وبما إنها تتعامل مع متغيرات إقتصادية عديدة، وهي في الغالب متغيرات متأثرة ببيئاتها الداخلية والخارجية غير المستقرة، لذا ورغم ما تبذلها الأنظمة الإقتصادية من جهود في سبيل أن

تكون الطرق المعتمدة سالكة ومعبدة وغير متعثرة، إلاّ أن النتائج العملية التي تجنيها الأنظمة الإقتصادية تتلخص في حصول عثرات كثيرة تقف بوجه المسيرة الإقتصادية التي تسلكها، بناءاً عليه فإن الأنظمة الإقتصادية تسجل حالات كثيرة من التضخم، البطالة، العجز في الميزان التجاري، العجز في الموازنات العامة، كما وإن الأنظمة الإقتصادية المعاصرة ورغم سعيها لتحقيق أهداف إجتماعية إلاّ أنها تخفق وفي كثير من الأحيان في أن تجني أهدافها الإجتماعية من تحقيق للعدالة الإجتماعية ومن إزالة للفوارق الحادة مابين الطبقات الإجتماعية.(البيلاوي،٢٠٠٠: ٤٠)

تؤكد الدلائل بأن هناك تباينات واضحة مابين الأنظمة الإقتصادية التي تقيمها البلدان المختلفة،حيث وهدياً بالأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي تصبو الأنظمة الإقتصادية إلى تحقيقها، ورغم عدم إدراكها للأنظمة الإقتصادية المثالية، فإن بلداناً متقدمة معينة إستطاعت ومن خلال أنظمتها الإقتصادية أن تحقق أهدافاً إقتصادية كثيرة من حيث المستويات العالية في الإنتاج بعدما إستطاعت هذه الأنظمة بناء طاقات إنتاجية واسعة، علماً إن أطرافاً كثيرة تدّعي بأن بلداناً متقدمة كثيرة والتي تعيش حالات من الرخاء الإقتصادي إنما بنت جزءاً كبيراً من طاقاتها الإنتاجية على حساب نهب موارد غيرها من الشعوب، علماً أن بلداناً رأسمالية كثيرة والتي حققت نتائج إقتصادية طيبة إلاّ أنها لم تستطع بلوغ نتائج مماثلة في أهدافها الإجتماعية،بناءاً عليه فإن الجلّ الأعظم من الدخول والثروات في هذه الأنظمة متركزة بين أيدي قلة قليلة من الأغنياء، ومع ذلك فإن هذه الأنظمة لم تستطع التعويض عن الطبقات الإجتماعية الفقيرة من خلال إقامة مؤسسات إجتماعية من صحية وتعليمية عامة تقدم خدماتٍ مجانية الى هؤلاء، كما وإنها لم تستطع بناء نظام كفوء لإعادة توزيع الدخول مابين الطبقات الإجتماعية عن طريق التحويلات النقدية وغيرها من الوسائل والأساليب.(خليل،٢٠١١: ٨)

فضلاً عن تحقيقها لأهداف إقتصادية عديدة، فإن بعضاً من الأنظمة الإقتصادية والتي أقامتها بلدان متقدمة إقتصادياً والتي يتم وصفها على أنها بلدان أقامت أنظمة إقتصادية يمكن وصفها على أنها تجسد الرأسمالية الإجتماعية، غير إنها إستطاعت أن تحقق مراتب جيدة من العدالة الإجتماعية بالقياس إلى غيرها من الأنظمة الإقتصادية.(خليل،٢٠١١: ٩) بخلاف غيرها من الأنظمة الإقتصادية فإن الأنظمة الإقتصادية المقامة في البلدان الأكثر تخلفاً وبسبب أنماط الفساد المتفشية في هذه الأنظمة جعلت من الأنظمة الإقتصادية في هذه البلدان تعاني من مشكلات عديدة وإختناقات كثيرة منها الإختلالات الهيكلية العميقة في الاقتصاد من إختلالات إقليمية وإختلالات قطاعية وإختلالات عميقة في توزيع القوى العاملة مابين الأقاليم ومابين القطاعات الاقتصادية، كما وإن هذه الأنظمة ورغم إخفاقها في تحقيق أهدافها الاقتصادية فإنها أخفقت أيضاً في تحقيق الأهداف الإجتماعية لأنظمتها الاقتصادية، لذا فإن هذه البلدان ورغم الطاقات الإنتاجية لأنظمتها الاقتصادية، ورغم إنخفاض قاعدة العرض للسلع والخدمات ورغم إخفاق المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات الإجتماعية العامة، من خدمات صحية وتعليمية وغيرها من الخدمات الإجتماعية، فإن هذه الأنظمة أخفقت كثيراً من النواحي الإجتماعية من حيث طبيعة توزيع الدخول مابين الفئات الإجتماعية وطبقاتها الإجتماعية، كما وإنها لم تخطو أية خطوات جدية بإتجاه إعادة توزيع الدخول مابين الطبقات الإجتماعية، بناءاً عليه فإن دخولاً كبيرة جداً تتركز بين أيدي حفنة قليلة جداً من الحكام الفاسدين و أصحاب السلطة، في حين يعاني النسبة العظمى من السكان من فقر وفاقة ومن سوء للخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الإجتماعية.(عبدالكاظم،١٩٨٨: ١٠٣)

تهدف المؤسسات القائمة داخل النظام الإقتصادي إلى توسيع قدراتها في مجالات أعمالها وأنشطتها، حيث إن المؤسسات الإنتاجية وبهدف توسيع طاقاتها الإنتاجية فإنها تقدم على القيام بنفقات إستثمارية، علماً بأن هذه

الإستثمارات التي تقدم عليها الأنشطة الإستثمارية للقطاع الخاص تتأثر بأسعار الفائدة وغيرها من المتغيرات فضلاً عن تأثرها بالسياسات النقدية والمالية الجارية بضمنها السياسات الإستثمارية التي تعتمدها الحكومات والتي تتضمن أيضاً الإنفاق الإستثماري الحكومي.(**(The Economic system,Eleanor Doyle,2005:239**

بما إن الأنظمة الإقتصادية المعاصرة والقائمة حالياً هي منفتحة على العالم الخارجي وبدرجات إنفتاح مختلفة،فإن الأنظمة لإقتصادية المعاصرة متأثرة بالمتغيرات الخارجية من بينها متغيرات، التجارة الخارجية العجز التجاري وغيرها **(البلاوي،٢٠٠٠: ٤٠)**

بالرغم من إيمان الجميع بأن الأنظمة الإقتصادية هي محاولات إنسانية لمسايرة متطلباتها المتزايدة، إلاّ أنه ورغم كل ذلك فإن الإنسان يبقى المكون الأهم داخل النظام الإقتصادي والمساهم الأكبرفي الأنشطة الإنتاجية، السلعية منها والخدمية، كما وإن الأنشطة التوزيعية الخاصة بتوزيع السلع النهائية تهدف إلى إيصال هذه السلع والخدمات إلى الأفراد التي تقدم لهم من أجل إستهلاكها وهكذا فإن الإنسان يبقى المحور الأساس في النظام الإقتصادي، من كل الأوجه كمكون للنظام الإقتصادي وكمفعل لعملياته وكهدف لنواتجه.**(نامق،١٩٨٠: ٣٢)**

فضلاً عن الأهداف الإقتصادية البحتة والمجردة التي يهدف إلى تحقيقها النظام الإقتصادي في إطارالنظرة المتجسدة في الجانب الموضوعي(veiposit) فإن للنظام الإقتصادي أهدافاً إجتماعية يعمل على تحقيقها منها تحقيق العدالة الإجتماعية وتقليل معدلات الفقر وإيصال الخدمات الضرورية والأساسية للمواطنين خارج إطار السوق، إلاّ أن تحقيق مثل هذه الأهداف الإجتماعية أبعد من أن تتحقق من دون أدوار حكومية جادة، ومن دون إقامة مؤسسات عامة تقودها الحكومات.**(خليل،٢٠١١: ٩)**

بما إن المؤسسات الإقتصادية القائمة في الأنظمة الإقتصادية تعمل من أجل تحقيق أهدافها من خلال إستخدام موارد إقتصادية مختلفة، لذا فإن هذه المؤسسات وبهدف تحقيق أهدافها بأقل التضحيات الممكنة، فإنها تجعل إستخدامها للموارد الإقتصادية فاعلة وكفوءة، إلاّ أن هذه المؤسسات الإقتصادية وفي إطار أنظمتها الإقتصادية التي تتحكم في معظمها قوانين معمولة تولي إهتماماتها بحماية حقوق العاملين من حيث شروط العمل الصحية والضمانات الصحية وضمانات البطالة، وغيرها من الضمانات، لذا فإن المؤسسات الإقتصادية المعاصرة تخلق التوازنات مابين سعيها إلى تحقيق أقصى الأرباح وإلتزاماتها بحماية البيئة وحماية حقوق العاملين .**(سعيد،٤٠:٢٠١١)**

يمثل النظام الإقتصادي وبحد ذاته كياناً يضم العديد من الأجزاء والمكونات المتمثلة بالمؤسسات الإقتصادية والإجتماعية، بناءاً عليه فإن هذا النظام ومن أجل ديمومة عملياته وحماية هيكلته يحتمي بالقوانين السائدة المعمولة، فعلى سبيل المثال فإنه وفي المؤسسات الإقتصادية أصحاب الأعمال يضمنون ومن خلال القوانين المعمولة دخولهم المكتسبة أثناء أداء أعمالهم، كما وإن العاملين ومن خلال القوانين نفسها يضمنون أجورهم، وهذه القوانين تحمي أيضاً حقوق البائعين والمشترين بحسب الصفقات التي تجري بينهم، وبالإضافة إلى ذلك فإن القوانين تحمي أيضاً العمليات التجارية الخارجية والداخلية وتحمي حقوق الملكية وغيرها من الحقوق الكثيرة التي تنشأ أثناء العمليات الجارية في الأنظمة الإقتصادية.**(خليل،٢٠١١: ٦)**

ثالثاً:- العناصر الداخلة في النظام الإقتصادي

يتألف النظام الإقتصادي أياً كان نوعه من مؤسسات إقتصادية مختلفة، وهي مؤسسات تعمل على إستخدام العناصر الإنتاجية الداخلة في عملياتها، عليه وعلى هذا الأساس فإن النظام الإقتصادي يمتلك مراكز متعددة لصنع القرار بخصوص كيفية إستخدام العناصر الإنتاجية وطرائق الإنتاج والأساليب المعتمدة، وبما إن مراكز إتخاذ القرار مختلفة، منها حكومية وأخرى تابعة الى القطاع الخاص، لذا فإن طريقة إتخاذ القرار تشوبها إختلافات واضحة بحسب إختلاف التوجهات التي تتحكم في صانعي القرار في المراكز المختلفة، والتي قد تتألف من مجالس القرارالتابعة للمؤسسات الخاصة والتي تمتلك أنماطاً واسعة من الحرية والإستقلالية في إتخاذ القرار، كما وان القرارات وفي مراكز القرار التابعة إلى المؤسسات الحكومية محكومة بأنماط من البيروقراطية الإدارية وأنماط من المركزية في إتخاذ القرار وفي طريقة التنفيذ. (leannor Doyle,2005: 321)

بما إن العمليات الجارية في النظام الإقتصادي كثيرة ومعقدة ومتداخلة، فإن سير العمليات الجارية وتوجهاتها صوب تحقيق أهدافها متضعضعة، عليه فمن الواجب إعتماد آلية للتنسيق بين مكونات النظام الإقتصادي وعملياتها، وهذه الآلية قد تتجسد في آلية السوق التي تحركها قوى السوق المتفاعلة، أو تكون آلية يوجهها التخطيط المركزي الصارم، ومثل هذه الآلية قد لاتمنح صلاحيات واسعة الى المفاصل الدنيا، بل ان هذه المفاصل تعمل وفق التوجيهات الصادرة من المراكز العليا، وحيث ان التطبيق العملي لمثل هذه الآلية قد أثمر عن وجود إختناقات عديدة وإخفاقات متكرّرة، لذا فقد تم إبتكار طريقة أخرى والتي تمثلت بالمركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيد، ومن خلال هذه الطريقة فإن مراكز التخطيط العليا تضع الخطوط العامة في مجال التخطيط، الأ أنها تمنح صلاحيات واسعة الى المفاصل الدنيا والأقاليم المحلية لإيجاد الطريقة التي تناسبها في التنفيذ، بناءاً عليه فإن هذه الطريقة يطلق عليها بالمركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ.(عبدالكاظم،١٩٨٨: ١٦-١٧)

تتفاعل الأنظمة الإقتصادية مع الأطر القانونية المحددة لنمط الملكية الخاصة بوسائل الإنتاج، كما وإنها تتعاطى مع الحقوق الخاصة بالملكية،وتجْدر إن طبيعة الملكية وحقوقها هي التي تحدد طبيعة الأنظمة الإقتصادية وتميّزها عن بعضها، بناءاً عليه فإن الأنظمة الإقتصادية الإشتراكية قد تحددت على أساس سيادة الملكية العامة لوسائل الإنتاج، في حين فإن الأنظمة الإقتصادية الرأسمالية قد تحددت على أساس سيادة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، حيث وفي ظل هذا النظام الإقتصادي فإن القطاع الخاص يكون هو القطاع المهيمن كونه يمتلك وسائل الإنتاج، وكونه يمتلك الحرّية في إتخاذ القرارات، وفي المقابل فإن هناك ملكيات مختلفة تتوزع بين القطاعين الخاص والحكومي(الشحاتة،٢-٦)، كما وإن الأنظمة الإقتصادية المعاصرة تكشف أيضاً عن وجود ملكيات تعاونية وملكيات تتوزع على أساس الحصص والأسهم، وحيث إن هذه الأسهم عن الملكية يمكن لها أن تباع وتشترى وتتحدد لها أسعاراً والتي قد تتغير بحسب أوضاع السوق السائدة والأوضاع الخاصة بالمؤسسة التي تتوزع فيها أسهم الملكية مابين حامليها، علماً بأن هذا النمط من الملكية الخاصة في المؤسسات الإقتصادية الكبيرة جداً قد أسهم في فصل الإدارةعن الملكية، وأسهم أيضاً في وجود إختلاف أو حتى تعارض في الأهداف التي يبتغيها المالكون لأسهم الملكية اللذين يبحثون عن الأرباح الكبيرة والأهداف التي يبحث عنها السلك الإداري العامل والذي يتلخص في معظمه بالنمو والتراخي الإداري، وهكذا فإن الشد والجذب مابين الأهداف قد تنتهي إلى نمط من القرار يحقق مصالح وأهداف الأطراف جميعها .(البلاوي،١٩٨٨: ٤٩)

في الأنظمة الإقتصادية السائدة عمليات فأن إتخاذ القرار تكون مرتبطة مع آليات العمل السائدة، ففي الوقت الذي تكون آلية السوق آلية ضعيفة في التأثير على عمليات إتخاذ القرارفي الأنظمة الإقتصادية الموجهة، فإن هذه الآلية تكون قوية وفاعلة في التأثيرعلى عمليات إتخاذ القرار لدى المؤسسات العاملة في النظام الإقتصادي الرأسمالي، وهكذا فإن المؤسسات العاملة في ظل هذا النظام الاقتصادي تدرس وبجدية حالات السوق، وإنها تتعاطى معها من حيث إستخدامها للموارد الإقتصادية وقيامها بالإنتاج وقيامها بعرض إنتاجها في السوق، وهكذا ومتى ما إشتدت المنافسة السوقية فإنها تتعاطى مع الأسعار السائدة، الاّ أنها وفي حال إستهلاكها لقوى إحتكارية كبيرة فإنها بمقدورها أن تخطط للإنتاج الذي تحدده وتستطيع فرض أسعار إحتكارية فرادية أو من خلال تهادنات مع غيرها من القوى الإحتكارية الموجودة في السوق، وقد تقوم المؤسسات الإحتكارية العاملة في سوق إحتكار القلة بتقاسم الأسواق، أو إنها تدرس حالات السوق في تحديدها لأسعار مختلفة بحسب حالات التمييز السعري التي تدرس طبيعة السلعة من حيث المرونة و حالة السوق التي يتم فيها عرض السلعة.(عبدالكاظم،١٩٨٨: ٤٧)

في بعض القطاعات الإقتصادية فإن إحتكارات طبيعية قد تسود، ومثل هذه الإحتكارات قد تنتهي إلى الأمثلية في الإنتاج من حيث الإنتاج الواسع ومن حيث خفض التكاليف الى حدودها الدنيا، عليه ومن أجل تحقيق هذه الأهداف والنتائج فإن الحكومات مضطرة الى تولي زمام الأمور في هذه الإحتكارات، وتبقى هي المحتكرة الوحيدة للإنتاج في الإحتكارات الطبيعية،فعلى سبيل المثال وفي معظم البلدان، فإن الحكومات تحتكر قطاع إسالة المياه، كما وإنها تحتكر وفي حالات كثيرة قطاع سكك الحديد، خاصة قطارات الإنفاق(المترو)العاملة في المدن الكبيرة، كما وإنها تحتكر أيضاً وفي حالات عديدة قطاع الطاقة الكهربائية. (J.K Galbraith,1969:220) في معظم البلدان حتى الرأسمالية منها فإن المشاريع الصغيرة العاملة تحتل مساحات واسعة في الإقتصاد من حيث الإنتاج وإستخدام القوى العاملة، فمن طبيعة هذه المنشآت إنها تعمل في إطار المنافسة الإحتكارية، وحيث إن سوق المنافسة الإحتكارية تجمع مابين القوى التنافسية والقوى الإحتكارية، بناءاً عليه فإن المنشآت العاملة في هذه السوق تحاول جعل منتجاتها متميزة من أجل إستمالة أكبر عدد من المشترين والزبائن، كما وإنها تلجأ وفي أحيان كثيرة إلى ممارسات الإعلان والدعاية لمنتجاتها بغرض الفوز برضى المشترين في السوق.(خليل،٢٠١١: ٤٣)

هناك مسائل أساسية يمكن من خلالها الإنطلاق لتحديد مدى الفاعلية في أي نظام إقتصادي، ومن بين تلك المسائل الأساسية هي قضية الندرة والتي تحدد ما الذي يتم إنتاجه، وما هي الطريقة التي يجب إعتمادها في العملية الإنتاجية، وكيف يتم توزيع ما يتم إنتاجه،ومن هم أولئك اللذين يستفيدون من المنتوج؟ وهكذا فإن هذه التساؤلات التي يتم طرحها، وطبيعة الإجابات التي يتم إطلاقها كفيلة بتقويم أي نظام إقتصادي،فيما لو كان ذلك النظام قد أظفر في تحقيق ما يكفي من الكفاءة، الفاعلية، النمو، الحرية والعدالة، وغيرها من الأهداف المرجوة التي يفترض تحقيقها في عمل أي نظام إقتصادي.(نامق،١٩٨٨: ١٠٥) من أجل تفعيل الأنظمة الإقتصادية لابد من إعتماد حوافز عديدة من بغية تحفيز القائمين بالعمليات الإنتاجية لتوليد الطاقات الإنتاجية التي تساعد في سرعة الإنجاز وتحسين نوعيات الأداء،قد تكون هذه الحوافز مادية من خلال منح مكافئات تعويضية عن الأداءات الجيدة لأصحابها، وقد تكون أيضاً مكافئات معنوية، مثل منح الشارات وتقليد الأوسمة ومنح الشهادات التقديرية وغيرها.(أحمد،٢٠٠٧: ٤٣)

رابعاً:- النظام الإقتصادي الرأسمالي

أ-التطبيقات الرأسمالية وأزمات الفكر الإقتصادي

يمكن تقسيم الأنظمة الإقتصادية وفق الطريقة التي يتم من خلالها تخصيص الموارد الإقتصادية المستخدمة في العمليات الإنتاجية، كما إذ بالإمكان التعرّف على نوعية النظام الإقتصادي من خلال الطريقة التي يتم من خلالها إتخاذ القرار بخصوص إستخدام الموارد الإقتصادية الداخلة في العمليات الإنتاجية، حيث ومن خلال الطريقة التي يتم من خلالها إتخاذ القرار لكيفية إستخدام الموارد الإقتصادية فإنه بالإمكان التعرّف على طبيعة النظام الإقتصادي. **(عطوة،٢٠٠٨: ٢١)** يقوم النظام الإقتصادي الرأسمالي وبالأساس على الملكية الخاصة أو ملكية الشركات لوسائل الإنتاج،أما القرارات الإستثمارية فإنها تتخذ من قبل هيئات خاصة بتأثير قوى السوق الحرّة والمنافسة، وتتألف العناصر الرئيسة في النظام الإقتصادي الرأسمالي من التكوين الرأسمالي، الاسواق التنافسية ونظام الأسعار، علماً بأن هذه العناصر الأساسية تمنح القوة للنظام الرأسمالي، ولكن وبالنظر لعدم وجود نظام إقتصادي رأسمالي حقيقي قائم على المنافسة التامة أو الصرفة فأن الأمثلية الباريتية(نسبة إلى باريتو)، والتي تتحقق من خلالها الأمثلية في الإنتاج والتوزيع والإستهلاك لن تتحقق، وذلك بالنظر لوجود عناصر احتكارية حقيقية كثيرة فاعلة في النظام الإقتصادي الرأسمالي، عليه ورغم تعثر هذا النظام وفي أحيان كثيرة في تحقيق المدى الأقصى من الإنتاج الممكن، الا أن هذا النظام يخفق تماماً في تحقيق العدالة في توزيع السلع والخدمات مابين أفراد المجتمع، ومن ناحية أخرى فإن القوى الخفية الكامنة التي يدّعيها البعض وجودها في النظام الرأسمالي ليست بالضرورة أن تعمل لوحدها عند الحاجة لإعادة التوازن إلى الموازين المختلة، عليه فأن السمة الأخرى البارزة في النظام الإقتصادي الرأسمالي تتمثل في حدوث أزمات إقتصادية دورية تستدعي الحاجة إلى تدخلات حكومية مباشرة.**(العكيلي،٢٠٠٠: ٢٧٠)** في النظام الإقتصادي الرأسمالي، وبما إن ملكية معظم المؤسسات الإنتاجية تعود الى القطاع الخاص، وبما إن الهدف الأساسي للعمليات الإنتاجية الجارية في هذه المؤسسات تتلخص في الحصول على مقادير أكبر من الأرباح، لذا فإن منافسات شديدة سوف تجري مابين المتنافسين للاستحواذ على أكبر مساحة في السوق بغية تصريف أكبر قدر من المنتجات، بناءاً عليه فإن هؤلاء يدخلون في حلبات تنافس قوية أو ضعيفة بحسب أنماط السوق السائدة، إذا كانت السوق هي سوق تنافسية تامة والتي قد تظهر في حالات قليلة ولبعض الأنواع من المنتجات، أو سوق تنافسية احتكارية أو احتكار القلة، ولكن مهما يكن من الأمر، وأياً كانت السوق السائدة، فإن آلية السوق السائدة تنظم العمليات الإقتصادية وتعمل على تحديد الاسعارو الكميات **-J.A Senumpeter,1954:98)**

فضلاً عن العمليات الإقتصادية الجارية في المديات القصيرة والتي يتم ومن خلالها التركيز على خفض التكاليف وزيادة الإنتاج والحصول على الأرباح الكثيرة من خلال الإستخدام السليم للموارد الإقتصادية وبالطاقات الإنتاجية المحددة والتي تصبح معطاة(given)خلال الفترات الزمنية القصيرة، وحيث تكون التغيرات والتعديلات الجارية على التكاليف المتغيرة مثل تكاليف العمل والطاقة والنقل والمواد الأولية، فإن المنشآت الإنتاجية تحاول ومن خلال العمليات الإستثمارية إجراء التغييرات والتعديلات الضرورية على طاقاتها الإنتاجية، من خلال عملياتها الإستثمارية والتي سوف تزيد من التكاليف الثابتة، علماً بأن هذه التعديلات تجري على أساس العوائد الإستثمارية والتي تحتسب على أساس أسعار الفائدة السائدة في السوق والتي تتحدد من خلالها أيضاً أسعارالخصم لقياس كفاءة العمليات الإستثمارية، علماً بأن القرارات الإستثمارية التي يتم إعتمادها تأخذ في الإعتبار مديات المخاطرة في العمليات الإستثمارية والتي تعدل من أسعار الخصم فتجعلها وبالطبع أسعار خصم أعلى بالقياس إلى عمليات

إستثمارية غير محفوفة بالمخاطرة، وبإختصار، فإن هذه العمليات الجارية وعلى الصعيد القومي يمكن وصفه بعمليات التكوين الرأسمالي.
(ThomasA.pugel,2007:392-39)

بعد أن إنبثقت الثورة الصناعية، لعبث هذه الثورة الصناعية دوراً كبيراً وبارزاً في تبلور النظام الرأسمالي، غير أن الإنطلاقة التي شهدها هذا النظام خلال بدايات نشوء هذا النظام والذي ترافق أيضاً مع الوثبات الصناعية التي شهدتها البلدان الصناعية التي كانت قد دخلت للتو في النظام الإقتصادي الرأسمالي كانت مرحلة صعبة للغاية، إذ عانت الطبقة العاملة التي تشكلت مع الثورة الصناعية وبدايات نشوء الرأسمالية الصناعية من شتى صنوف الإضطهاد والقهر الإجتماعي، في ظل واقع تمثل بغياب قوانين تحمي العاملين وتمنع تشغيل الأطفال، حيث إن العاملين ورغم معاناتهم من الفقر والفاقة بسبب تدني مستويات دخولهم، ورغم إضطرار الكثير من العوائل إلى الزج بالأطفال والنساء الى ميادين العمل، الاّ إنه وبسبب تدني الأجور المدفوعة الى النساء والأطفال فإنها لم تكن تفي بالمتطلبات العائلية والأسوأ من ذلك، فإن شروط العمل كانت قاسية للغاية، حيث كانت ساعات العمل طويلة، وأنماط العمل شاقة، وظروف العمل قاسية.(أجيت ك.داسكوبتا،٢٠٠٥: ١٩)

إن البدايات الصعبة لنشوء النظام الإقتصادي الرأسمالي كانت مقرونة مع ظهور الأفكارالإقتصادية التي كانت تنادي بعدم تدخل الحكومات في الشؤون الإقتصادية بل تركها وفق المبدأ الذي كان يقول دعه يعمل دعه يمرّ(Laissez-faire)عليه فإن هذا المبدأ كان يفرض دوراً محدوداً جداً للحكومات، على أن يقتصر دورها في حماية الأمن الخارجي والأمن الداخلي، وحماية القانون والنظام العام.(العلي وكداوي،١٩٨٨: ٤٧)

كانت أزمة الثلاثينيات والتي بدأت منذ عام ١٩٢٩، والتي إستمرت خلال السنوات الأولى في العقد الثالث من القرن الماضي،كانت أزمة عدّت بالحق نقطة تحول كبيرة في الأفكار الإقتصادية التي كان يستند عليها الفكر الإقتصادي الليبرالي والذي كان يدعو الى التدخل المحدود للحكومة في الشؤون الإقتصادية، حيث ان إستمرار هذه الأزمة وعدم خروج اليد الخفية من وكرها لإعادة التوازن، قد أوقع الفكر الرأسمالي الليبرالي في كثير من الحرج ووضع النموذج الكلاسيكي للدولة الحارسة محل تساؤل جدي، عليه فإن الأفكار الكينزية الداعية الى التدخل والداعية الى الإنفاق الحكومى في مجال الأشغال العامة كان نتيجة طبيعية لما آل اليه الفكر الكلاسيكي الليبرالي من عجز لتوصيف الدواء الشافي، بناءاً عليه فإن التوصية الكينزية بتحفيز الطلب الكلي الفعال من قبل الحكومات ومن خلال إنفاقها قلبت موازين الأفكار الرأسمالية الكلاسيكية بإتجاه التدخلات الحكومية عند الضرورة.(الشمس الدين،١٩٩٢: ١٦)

لقد كانت لتوصيات (كينز) ولنشوب الحرب العالمية الثانية دوراً بارزة في التحولات الفكرية صوب الإعتماد على الحكومة عند الضرورة، خاصة عند نشوب الأزمات الإقتصادية الدورية التي تحل بالإقتصادات الرأسمالية، خاصة الأزمات الإقتصادية الناجمة عن القصور في الطلب الكلي، غير ان الأفكار الإقتصادية نفسها والتي تدعو الى التدخل الحكومي توصي بضرورة أن تسحب الحكومات أيديها في التدخل وتوصي أيضاً بضرورة أن تسحب الحكومة إنفاقها حينما يصل الإقتصاد الى مرحلة الإستخدام الشامل، من أجل عدم التسبب في موجات تضخم، ومثل هذه الحالة وقعت بالفعل منذ السبعينيات من القرن الماضي، إذ إن الأفكار الكلاسيكية لم تعد وضاءة كما كان الحال قبل تلك الفترة، بل ان أزمة الكساد التضخمي والتي تم إرجاعها الى قصور في العرض الكلي ساهمت في نشوء مدرسة فكرية جديدة في الفكر الإقتصادي الرأسمالي والتي سميت بإقتصاديات جانب العرض.(الصكبان،١٩٧٢: ٢٨-٢٩)

في ثمانينيات القرن الماضي، وبعد حصول أزمة الركود التضخمي الناجم عن إرتفاع تكاليف الإنتاج، والذي إدعى البعض بأن ذلك الإرتفاع الحاصل في تكاليف الإنتاج قد جاءت بالأساس نتيجة إرتفاع أسعار الوقود، خاصة بعد إرتفاع أسعارالنفط في الأسواق العالمية بعد عام ١٩٧٣، بناءاً عليه فإن إرتفاع تكاليف الإنتاج قد تسبب في قهقرية الإنتاج في كثير من المنشآت، خاصة الصناعية منها في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة، لذا فإن تقهقر الإنتاج وإنخفاض العرض الكلي الذي تسبب في حصول موجة عارمة من التضخم، قد صاحب أيضاً إرتفاعاً ملحوظاً في معدلات البطالة، بناءاً عليه فإن الإنخفاض في العرض الكلي كان مسؤولاً عن حصول إرتفاعات ملحوظة في المستوى العام للأسعار وفي حصول معدلات عالية من البطالة، وحيث إن هذه الحالة الجديدة والتي كانت تناقض التفسيرات الإقتصادية السابقة والتي تسببت في حصول معضلة فكرية في الفكر الإقتصادي الرأسمالي، قد أوجد لها مخارج فكرية وتفسيرات إقتصادية من قبل المدرسة الفكرية الاقتصادية لإقتصاديات جانب العرض. **(Gober.S.J,1999:341)**

من ملاحظة النظام الإقتصادي الرأسمالي، فإن هذا النظام ورغم تحجيمه للدور الحكومي، الاّ أنه لم يرفض جملة وتفصيلاً هذا الدور، بل ان هذا النظام قد سمح ولفترات زمنية معينة لتدخلات حكومية واسعة، كما كان الحال في ثلاثينيات القرن الماضي، في حين إن النظام نفسه قد أضعف الدور الحكومي، الاّ ان النظام نفسه وفي الوقت الحاضر بدأ يسمح بالتدخل ولكن بمديات أضعف مما كان عليها، عليه يمكن أن يقال،بأن الأزمات الإقتصادية وأنماطها وأسباب حدوثها هي التي تشجع الحكومات للتدخل وهي التي تدفع بالحكومات للإبتعاد عن الشؤون الإقتصادية،غير أن الفكرالإقتصادي السائد ورغم ماحدث ويحدث يركز كثيراً على الدور الريادي للقطاع الخاص، إذ يتم وصف القطاع الخاص بإنه القطاع الرائد الذي يستطيع أن يوجه الموارد الإقتصادية وفق أوجهها الصحيحة بإتجاه تفعيل أدائها **(Friedman ..M,1988:102-115)**

في ثمانينيات القرن الماضي، وإثرالأزمة الإقتصادية التي حلّت بالبلدان الرأسمالية الصناعية، فقد تم إطلاق سياسات إنفتاح واسعة،حيث إن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق(رونالد ريغن)والحكومة البريطانيا في عهد رئيسة وزراء بريطانيا(مارغريت تاتشر)قادا حملة إنفتاح واسعة بوجه القطاع الخاص، ومارسا سياسات إقتصادية كانت أساسها مزيداً من الإنفتاح ومزيداً من خصخصة القطاع العام، ومنح حرّيات أوسع لأنشطة القطاع الخاص على الوجه الأخص في قطاعات المال والأعمال، حيث لم تعد الحكومة تراقب وبقوة أنشطة هذه القطاعات، عليه ورغم النتائج الباهرة التي حققتها تلك السياسة في تجاوز أزمة الثمانينيات وفي منح قوة إضافية لإقتصاديات البلدان الرأسمالية الصناعية التي إعتمدت تلك السياسة،إلاّ ان السياسة نفسها خاصة ما تعلق برفع القيود والضوابط على أنشطة المال والأعمال حملت معها بذور أزمة أخرى، إذ ان أنشطة المال والأعمال التي تحرّرت من القيود الإنضباطية بدأت تلهث وراء الأرباح وبأية وسيلة، حيث تم إبتكار وسائل كثيرة،وتحايلات عديدة، وتم إبتكار مشتقات مالية كثيرة غيرمسنودة بنواتج حقيقية بل إنها بنيت على أوهام تم تصويرها على أنها حقيقة، وهكذا فإن هذه الأوهام الكثيرة أوقعت الكثيرين في ضلال كبير لم يستطيعوا تجاوزها إلاّ بعد حين. **(William C. Hsiao,1995:126)**

ترافقت الموجة الثانية للهجوم الفكري الرأسمالي صوب الخصخصة والحرية الإقتصادية التي هبت رياحها في ثمانينيات القرن الماضي مع أحداث دراماتيكية غيرمتوقعة، وتطبيقات تكنولوجية غيرمسبوقة، حيث وفي تلك الأثناء إنهارت أنظمة شيوعية كثيرة في وسط وشرق أوروبا، كما وإنه تم إطلاق تطبيقات ثورة الإتصالات لتعم

العالم بأكمله بعد ما كانت حكراً على جهات معينة لوحدها، وهكذا فقد تم تداول مصطلح جديد لظاهرة جديدة، وإن كانت جذور تشكلها قديمة، وهي ظاهرة العولمة الإقتصادية التي جعلت من العالم قرية كونية صغيرة تتحطم على صرحها الحدود القومية والحواجز المصطنعة، بناءاً عليه فإن الهجمة الفكرية الليبرالية الجديدة والرياح العاتية للعولمة الإقتصادية أسهمتا كثيراً في أن يصاب بعض المدافعين عن النظام الاقتصادي الرأسمالي الحرّ برعشة فرح أوقعتهم في حالة ثمل فكري بحيث لا يروا سوى حقيقة واحدة، إذ تصور البعض أن النظام الرأسمالي الذي يضمن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ماهي إلاّ نهاية للتأريخ.(سعيد،٢٠١٠: ١٨-٢١)

إن الفرحة الكبيرة التي نالها أنصار الحريات الإقتصادية والنشوة العظيمة التي فاز بها دعاة الليبرالية الجديدة لم تدم طويلاً، بل ان الأزمة المالية الأخيرة التي بدأت منذ عام ٢٠٠٨، إثر تداعي أسهم القطاع العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي عمّت في باقي القطاعات المالية والمصرفية، ومن ثم القطاعات الإنتاجية الحقيقية، كانت أزمة أعادت للأذهان ضرورات التدخل الحكومي من أجل منع تفاقم الأزمات،من خلال ما تمتلكها من إمكانات، وبالفعل فإن حكومات البلدان الرأسمالية ومنها الحكومة الأمريكية والتي كانت السباقة فإنها تدخلت وبقوة من خلال خطط الإنقاذ الحكومية من أجل نجدة الأوضاع المالية والإقتصادية المتدهورة، حيث إن هذه الحكومات قامت بإنفاق المليارات من الدولارات لشراء الديون المتعثرة للمؤسسات المالية والمصرفية التي عجزت عن سداد ديونها، كما وإنها ساعدت شركات الإنتاج العملاقة التي شارفت على الإفلاس من خلال شراء الكثير من أسهمها، حيث ان خطط الانقاذ الحكومية والتي كانت بالأصل خطط إنفاق حكومية استطاعت أن تنقذ شركات إنتاج عملاقة وإستطاعت أن تبعدها عن السقوط في الهاوية العميقة، كما وإنها استطاعت أن تضع حداً للهبوط الحاد والمستمر لأسعار الأسهم والسندات في أسواق المال في البلدان الرأسمالية.(عبد الكاظم،١٩٨٨: ٤٧)

جنباً إلى جنب التدخلات الحكومية وبرامج الإنفاق الحكومية الواسعة لإنقاذ الشركات والمؤسسات المتعثرة بغية وضع حد لتفاقم الأزمات الإقتصادية بإتجاه حلول كساد عظيم مماثل

للكساد الذي حلّ بالعالم في ثلاثينيات القرن الماضي، فإن الأفكار الإقتصادية التي كانت تنادي بمزيد من الحريات الإقتصادية بدأت تتراجع عن دعواتها الملحّة السابقة، وباتت مقتنعة بضرورات الإشراف الحكومي والتنظيم الحكومي للقطاع المالي والمصرفي، من أجل السيطرة على سلوكيات وأعمال المؤسسات المالية والمصرفية التي يديرها القطاع الخاص، كما وإن الأزمة الأخيرة أعادت إلى الأذهان أيضاً التدخل الحكومي في مجال الضمانات الإجتماعية والضمان الصحي، وعدم ترك الإئتمان الصحي بالكامل بين أيدي القطاع الخاص وفي إطار سوق يديرها القطاع الخاص لوحده، فضلاً عن الاقتناع بالتدخل الحكومي الواسع والمباشر في تقويم الخدمات الإجتماعية العامة مثل الخدمات الصحية العامة وخدمات التعليم العام المجاني. (الواسطي،١٩٧٣: ٢١)

ب- الرأسمالية الإجتماعية

بما إن الفكرة السائدة هي ان الرأسمالية معادية وبطبيعتها إلى الممارسات الإشتراكية، لذا فقد برزت مواقف فلسفية وسياسية تدعو إلى حل معضلة الفكر الرأسمالي ذات الصلة بالجوانب الإجتماعية.(نامق،١٩٨٠: ٤٧)

تعمل قوى السوق الحرّة ومن خلال الإدارة المثلى للموارد الإقتصادية على تعظيم الإنتاج، إلاّ أن الحكومات ومن أجل خلق أنماط من العدالة الإجتماعية فإنها تتدخل في طبيعة توزيع الخيرات المادية والخدمات الإجتماعية في إطار الإقتصاد الكلي.(العلي وكداوي،١٩٨٨: ٤٧)

يمكن أن يكون تحقيق العدالة الإجتماعية في النظام الرأسمالي هدفاً إجتماعياً بحد ذاته، إلاّ أن تحقيق هذا الهدف يتحول إلى أداة قوية للنهوض بالنمو الإقتصادي،وذلك من خلال تنمية الموارد البشرية، إذ ان قيام الحكومات بتقديم الخدمات الإجتماعية من خدمات صحية، تعليمية، ترفيهية وغيرها من الخدمات سوف يزيد من القدرات البشرية للمواطنين، وتزيد من إنتاجيتهم، وتساعد في تحقيق مراتب أعلى من التكوين الرأسمالي وفي زيادة مستويات الإنتاجية والنمو في الإنتاج وتحقيق مستويات عالية من الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية.(المحجوب،١٩٨٨: ٣٧)

كانت التوصيات الكينزية تدعو الى التدخل الحكومي في أثناء أزمات الركود في الطلب الكلي من أجل التغلب على هذه الأزمات، وحيث ان هذه التدخلات هي وقتية، وفي المقابل فإن دعاة الرأسمالية الإجتماعية يدعون إلى التدخل الحكومي المستمر في كل الأحوال وعلى نحو مستمر من أجل تحقيق أنماط من العدالة الإجتماعية، ومن أجل إخراج أفراد عديدين في المجتمع من دائرة الفقرعن طريق تمكين هؤلاء من إنفاق المزيد على السلع والخدمات، بناءاً عليه فإن هذا الهدف الإجتماعي وعند تحققه سوف يعود بالنفع على الإقتصاد من خلال تحفيزه للطلب الكلي الفعال، وفي حال إتسام الجهاز الإنتاجي بمرونة كافية، فإن ذلك سوف ينعكس على مزيد من الطلب على الموارد الإقتصادية، مما يساعد في توجيه الإقتصاد صوب الإستخدام الكامل للموارد الإقتصادية. (Samuelson, 1985: 131)

إن الرأسمالية الإجتماعية تمثل نمطاً فريداً من الرأسمالية التي سوف تبقى على الإنفتاح الإقتصادي وعلى آليات السوق، إلا أنها تفسح المجال أمام الحكومات لأن تتدخل من أجل تقديم الخدمات الإجتماعية، فضلاً عن السلع العامة، كما وإنها تساعد في إعطاء دور أكبر للحكومات في تنظيم الحياة الإقتصادية بإتجاه تقليص الفروقات الإجتماعية التي تولدها آليات إقتصاد السوق.(سعيد،٢٠١١: ٢٥)

في إطار تجاربها العملية فإن الرأسمالية الإجتماعية قد أفصحت عن نفسها وعبرت عن ذاتها من خلال نماذج عديدة، ويمكن أن يقال بأن نموذج دولة الرفاه قد عدّ ذلك النموذج الذي نال إهتماماً واسعاً من أجل إعتماده، علّه يكون هادياً إلى تحقيق الرأسمالية الإجتماعية.(سيدعلي، ١٩٨٤: ٣٦١)

تقوم فكرة دولة الرفاه بأن تكون للحكومات أدواراً جادة في التنمية والتطوير الإقتصادي من أجل خير المجتمع وسعادة ورفاه أبنائه، ومثل هذه الفكرة تقوم في الأساس على تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الثروة ،كما وتهدف دولة الرفاه الى تحقيق مدفوعات مالية تقوم بها الحكومات من أجل تقديم خدمات تعود بالخير على أبناء المجتمع منها الخدمات الصحية و التعليمية، فضلاً عن تحويلات نقدية مباشرة تقدمها الحكومات الى بعض الفئات الإجتماعية. (عبدالكاظم،١٩٨٨: ٩٠)

إضافة إلى الدور الحكومي المباشر في دعم الجوانب الإجتماعية للمواطنين، فقد عملت التشريعات على ضرورة التقيّد بشروط السلامة في أماكن العمل، كما وفرضت تشريعات العمل على أصحاب العمل منح ضمانات للعاملين من قبيل الضمانات الصحية، فضلاً عن تحديد ساعات العمل اليومية، وأيام العمل الأسبوعية، ومنح العاملين إجازات العمل بجانب حق العامل في الحصول على الإجازات المرضية والإعتيادية وبعض الإجازات الأخرى التي تحددها القوانين وبرواتب تامة، حيث أن التقيّد بكل هذه الشروط والتي هي سائدة في معظم البلدان المتقدمة، دفعت بإتجاه تحقيق دولة الرفاه في هذه البلدان، علماً بأن بلداناً معينة خاصة البلدان الاسكندنافية وإستراليا وكندا قد

قطعت أشواطاً قوية بإتجاه تحقيق دولة الرفاه، كما وان هناك بلداناً أخرى تسير في الإتجاه الصحيح نحو تحقيق هذا النموذج مثل المانيا وبريطانيا وفرنسا. **(Samuel Estrecher2000:469-471)**

مما تقدم يتبين بأن دولة الرفاه تفرض حقوقاً إضافية للمواطنين بجانب حصول هؤلاء على دخول جرّاء أعمال يؤدنها، وهي إستحقاقات تخص هؤلاء كما وإن دولة الرفاه تفرض حقوقاً إضافية للمواطنين منها الحماية الصحية لهولاء وحقهم في الحصول على سكن ملائم. **(عبدالكاظم،١٩٨٨: ٩٠)**

خامساً:- النظام الإقتصادي الإشتراكي

أ-خصائص النظام الإقتصادي الإشتراكي

بدلاً من أن تعتمد على آلية السوق في عمليات الإنتاج والتوزيع والإستهلاك، كما هي الحال في النظام الإقتصادي الرأسمالي، فإن النظام الإقتصادي الإشتراكي يوكل الحكومة في أن تقوم هي مباشرة بإنتاج الجزء الأكبر من السلع والخدمات، تقوم بالإشراف على إنتاج المتبقي من هذه السلع والخدمات التي يتم عرضها لتلبية الطلبات الصادرة من المواطنين، بغرض إستهلاك السلع الإستهلاكية المعمرة وغيرالمعمرة، وكذلك الحال بغرض تلبية الطلبات على السلع الإنتاجية التي تحتاجها المشاريع الإنتاجية، وذلك من أجل تحقيق نوع من التوازن ما بين العرض الكلي للسلع والخدمات والطلب عليها وفق آلية تخطيطية. **(الشمان ومحبك،١٩٩٨: ٥٣)**

في النظام الإقتصادي الإشتراكي، وبدلاً من أن ينحصر إتخاذ القرار بين نخبة من مالكي وسائل الإنتاج يتدارسون أوضاع السوق بناءاً على مصالحهم التي تحركها الأرباح الأكبر وتجنب الخسائر، فإن آلية إتخاذ القرار في النظام الإقتصادي الإشتراكي تكون جماعية من قبل الهيئات العامة الحكومية والتي تمثل المجتمع بأكمله، أو من قبل العاملين اللذين يملكون ملكيات تعاونية إنتاجية، من خلال الآليات الدارجة في التعاونيات والمتمثلة بالهيئة العامة ومجالس الإدارة.**(عبدالكاظم،١٩٨٨: ١٣٣)**

إن النظام الإقتصادي الإشتراكي الذي يتبنى عمليات التكوين الرأسمالي، فإن البلدان تلك تكون تحت سيطرة مباشرة للحكومات وهي التي تديرها وتوجهها، كما وان النظام نفسه يقيم ملكيات تعاونية والتي لها أيضاً إدارات تعاونية من قبل المالكين، أو إدارات يفوضها المالكون، أما الحصص الإنتاجية والدخول المتحققة في الملكيات التعاونية فيتم توزيعها وفق آلية تجمع مابين العمل في التعاونية والحصة من الملكية، أما المزارع الجماعية والتي هي شكل آخر من أشكال الملكيات الموجودة في الأنظمة الإشتراكية فإن الحصص الإنتاجية والدخول المتحققة فيها يتم توزيعها على أساس مقاديرالعمل المنجزة، أما النشاطات الحكومية التي تشكل الجلّ الأعظم من إجمالي النشاطات الإقتصادية في الأنظمة الإقتصادية الإشتراكية، فإنها تعتمد منح الرواتب والأجور للعاملين فيها على أساس أنواع الأعمال وعلى أساس مزايا العاملين والقدم وغيرها من المعايير والتي يتم وصفها وتحديدها وفق القوانين والتعليمات المعولة في القطاع العام الحكومي.**(دويدار،١٩٨٢: ٢٥٨)**

إن الخصائص الموجودة في النظام الإقتصادي الإشتراكي التي تميزها عن النظام الإقتصادي الرأسمالي في ان عمليات إتخاذ القرارتكون جماعية،كما وان توزيع الدخول وبالتالي توزيع السلع والخدمات تجري وفق صيغ تحقق أنماطاً من العدالة الإجتماعية.**(خلف،٢٠٠٨: ٣٦)** وفق المنظورالماركسي–اللينيني الذي يطلق عليه ومن قبل أنصاره بالإشتراكية العلمية، فإن منظور هؤلاء يتلخص في ان النظام الإقتصادي الإشتراكي ماهو إلاّ المرحلة الأولى من قيام النظام الشيوعي الذي تؤلفه الحتمية التأريخية للتطور التأريخي للمجتمعات البشرية، إبتداءً من مرحلة المشاعية

البدائية، وبعدها العبودية ومن ثم الإقطاعية وبعد ذلك الرأسمالية التي تحمل في أحشائها بذور إنهيارها لأن تتحول إلى النظام الإقتصادي الإشتراكي والذي أساسه نبذ إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان .(عبدالكاظم،١٩٨٨: ١٣٨)

ب- المادية التاريخية والتحول إلى الإشتراكية

تنطلق المادية التاريخية التي يستند عليها الفكر الماركسي-اللينيني من تفسيرتعاقب الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية وتطورها، حيث تجد هذه المدرسة بأن البناء الفوقي للمجتمعات ماهو إلاّ نتائج طبيعية للبناء التحتي، أما البناء التحتي فإنه يتمثل بمجموعة من العلاقات الإقتصادية التي تنشأ مابين الأفراد، فعلى سبيل المثال في كل نظام إقتصادي فإن علاقاتٍ إقتصادية سوف تنشأ مابين أفراد المجتمع، فمثل هذه العلاقة تمثل البناء التحتي للنظام الإقتصادي، حيث وفي النظام الإقتصادي الرأسمالي، فإن العلاقة المميزة هي العلاقة غير الودية مابين الطبقات الكادحة التي لاتمتلك سوى قوة عمل أفرادها، فهولاء وفي ظل جشع الرأسمالية وفي ظل غياب النقابات العمالية القوية، حينما لايجدون قوة تساومية كبيرة، فإن هؤلاء يقومون ببيع قوة عملهم الى الرأسمالي الذي يمتلك وسائل الإنتاج، وحيث قواه التساومية كبيرة في سوق العمالة، لذا فإن الرأسمالي حينما يستحوذ على عمل العامل، فإنه لن يعوّض ومن خلال الأجر الذي يدفعه الى العامل قيمة عمله، بل أنه يدفع له أجراً يضاهي قيمة قوة عمله وليس قيمة عمله، والذي يهدفه الرأسمالي أن يستعيد العامل قوة عمله، وهكذا فإن الفرق بين قيمة العمل التي يستحوذ عليها العامل وقيمة قوة العمل والمتمثل بالأجر المدفوع يمثل فائضاً للقيمة يستحوذ عليها الرأسمالي الذي يسميها أرباحاً يحققها في العمليات الإنتاجية يستخدم البعض منها لأغراضه الشخصية ويعيد الجزء الأكبر منها إلى دورات الإنتاج البسيطة والمتوسعة، وهي إستثمارات يجريها الرأسمالي في المجال الإنتاجي.(نامق،١٩٨٠: ٤٧-٥٠)

من أجل الإبقاء على صيغ العلاقة الموجودة مابين الطبقات الإجتماعية، والتي هي إستغلالية بطبيعة الحال، فإنها بحاجة إلى أشكال الدعم والسند القانوني ومؤسسات تحمي هذه العلاقات وتتأهب للدفاع عنها ولنجدتها عند الضرورة وإضفاء الشرعية عليها، لذا فإن المؤسسات التشريعية والمحاكم والهيئات الحكومية تدعم بالكامل نمط العلاقة الإستغلالية الموجودة في النظام الرأسمالي، بناءاً عليه فإنه ومن وجهة النظرالماركسية فإن النظام الإقتصادي الرأسمالي هو نظام قائم على العلاقات الإستغلالية والتي تمثل البناء التحتي لذلك النظام، ومثل هذا البناء التحتي يتم دعمه وإسناده ببناء فوقي متمثل بالقانون ونظام الحكم.(شحاتة،٥)

تؤكد المادية التاريخية ومن خلال تفسيرها للتحولات الجارية في النظام الإقتصادي الرأسمالي، انه ومع إشتداد حالة التناقض مابين العلاقات الإنتاجية الرأسمالية المتخلفة والتطورات المادية والتكنولوجية الحاصلة على القوى المنتجة، حيث إنه ومع إشتداد حالة التناقض هذه، فإن الضرورة تستدعي حصول تغير جذري في العلاقات الإنتاجية، الاّ أن التغير في هذه العلاقات والتي تجسد البناء التحتي في المجتمع الرأسمالي يلزمه التغير في البناء الفوقي، بمعنى إن الضرورة تفرض التحول من النظام الإقتصادي الرأسمالي الى نظام آخر والذي يتمثل وبطبيعة الحال بالنظام الإقتصادي الإشتراكي من أجل أن يساير التحول الحتمي في العلاقات الإقتصادية الرأسمالية إلى علاقات إقتصادية إشتراكية، بناءاً عليه ومن أجل إقامة النظام الإقتصادي الجديد، فإن البناء الفوقي للمجتمع لابد له أن يتغير بمعنى أن القوانين وأنظمة الحكم لابد لها أن تتغير بحيث تحمي القوانين الجديدة وسلطة الحكم الجديدة العلاقات الإقتصادية الجديدة، كما وان البناء الفوقي الجديد المقام لابد له أن يحمي نمط الملكية الذي يتأصل في الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج .(عبدالكاظم،١٩٨٨: ٢٢٨-٢٣٢)

ج-المقارنة بين النظام الإشتراكي والنظام الشيوعي

تختلف المقارنات ما بين النظام الإشتراكي والنظام الشيوعي، وذلك بحسب التوجهات الفكرية والفلسفية التي تنطلق منها تلك المقارنات، كما وإن النظرة إلى الإشتراكية تختلف بحسب القاعدة الفكرية التي تنطلق منها النظرة الى الإشتراكية، وبخصوص التوجهات الماركسية، فإنه لايوجد وبالتحديد نظام إشتراكي قائم بذاته، من دون ربطه بالنظام الشيوعي، بناءاً عليه وإنطلاقاً من النظرة الماركسية للنظام الإشتراكي، فإن هذا النظام يعد بحد ذاته المرحلة الأولى من قيام النظام الشيوعي.(**البيلاوي،٢٠٠٠: ٢٢-٢٥**)

يعتقد الماركسيون، إنه وبعد التحول من النظام الرأسمالي، إثر قلب هذا النظام وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا، وبعد تحويل نظام الملكية لوسائل الإنتاج، من نظام قائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلى الملكيات الإشتراكية لوسائل الإنتاج، فإن النظام الإقتصادي سوف يتحول الى إقامة نظام إشتراكي قائم على مؤسساته الداعمة، حيث ومن منظور الفكر الماركسي–اللينيني، فإن هذا النظام ورغم عدم إمكانية القضاء المبرم على جميع مخلفات النظام الماضي البائد على وجه السرعة، ورغم بقاء الطبقات الإجتماعية والفروق الطبقية المستعصية، إلاّ أن النظام الإشتراكي المقام سوف يمّهد الأساس القوي للتحول الى النظام الشيوعي.(**دويدار، ١٩٨٢: ٢٥٨**) يعتقد دعاة الماركسية، بأن النظام الإشتراكي القائم على أساس(كل حسب طاقته وكل حسب عمله)، فإن هذا النظام سوف يسمح ومن أجل الفوز بالتراكمات الرأسمالية الضرورية،ومن أجل بناء قاعدة مادية تكنيكية قوية، فإن النظام الإقتصادي الإشتراكي يشجع العمليات الإستثمارية الواسعة، لذا فإن هذا النظام وفي بداية نشوئه قد يضحي ومن أجل توسيع إنتاج وسائل الإنتاج، قد يضحي بإنتاج وسائل الإستهلاك، بمعنى أن النظام الإشتراكي يهمه بادئ ذى بدء بناء الدعامات القوية للإقتصاد، حيث يسخر الجهود والإمكانات المتاحة لبناء هذه القاعدة المادية التكنيكية في حين فإن النظام نفسه يعتمد أساليب عادلة في توزيع الخيرات المادية، وفي توزيع السلع والخدمات الإستهلاكية على المواطنين.(**عبدالكاظم،١٩٨٨: ١٤٥**) من أجل توزيع الخيرات المادية والخدمات الإجتماعية، فإن النظام الإشتراكي يعتمد آليات معينة في هذا الإتجاه منها آلية الأجور بحسب أنماط العمل المختلفة والتي تكون إستحقاقات أجورها مختلفة بحسب أنماط العمل المقدمة من قبل العاملين والتي تختلف أهمياتها بحسب ندرة أنواع العمل والاختلافات الموجودة في كفاءات العمل، وهكذا فإن هذه الفروقات مابين أنواع العمل التي يقدمها العاملون سوف تعمل ومن دون أي شك على إيجاد إختلافات واضحة ما بين دخول المواطنين المتأتية وبطبيعة الحال من إختلافات الأجور التي يستلموها، أو حتى من إختلافات الدخول المتأتية من حصص الإنتاج العائدة إلى الملكيات التعاونية في القطاع الزراعي.(**سيد علي،١٩٨٤: ٣٨٤**)

رغم وجود بعض الإختلاف في مستويات الدخول مابين المواطنين، إلاّ أن هذه الإختلافات لا تعود إلى إستحواذ البعض على أجزاء من عمل الآخرين، من خلال تحقق فوائض القيمة، وفي مجال تحقق أي فائض ناتج عن حصول العامل على أجر يقل عن قيمة عمله، فإن هذا الفائض المتحقق سوف تستحوذ عليه الحكومة، وهي تعيدها الى المواطنين بالصيغ المختلفة، عليه ومن أجل التفريق بين فائض القيمة التي يستحوذ عليها الرأسمالي وبين ذلك الفائض الذي تستحوذ عليه الحكومة الإشتراكية، فإن هذا الفائض يطلق عليه وفي عرف الأدبيات الإشتراكية بفائض المنتوج، والذي سوف يعاد الى المواطنين من خلال الخدمات الإجتماعية التي تقدم للمواطنين ويستخدم أيضاً لإدارة الدولة الإشتراكية التي تحمي النظام الإشتراكي، والتي تعمل على تقليل الفوارق الإجتماعية وفوارق الدخول المتحققة، من خلال الخدمات الإجتماعية المجانية.(**العلي وكداوي،١٩٨٨: ٧٢**)

إن الإشتراكيات القائمة على سلطة ديكتاتورية البروليتاريا هي مختلفة تماماً عن الإشتراكيات التي يطلق عليها بالإشتراكية الديمقراطية والرأسمالية الإجتماعية ودول الرفاه والتي تحتسب على أنها أنظمة تقوم على آليات إقتصاد السوق بجانب التدخل الحكومي في تقديم الخدمات الإجتماعية، وحيث ان الإختلافات الأساسية تتركز في إن الإشتراكيات التي تقودها الأحزاب الشيوعية هي أنظمة لا تسمح للحريات العامة وللحريات الفردية بحجة حماية النظام الإشتراكي، غير أن الإشتراكيات الديمقراطية ودول الرفاه التي تقيمها الرأسمالية الإجتماعية تسمح لمزيد من الحريات وهي تقيم أنظمة حكم ديمقراطية يتمتع فيها الأفراد بحقوقهم كاملة من حيث حرية التعبير وغيرها من الحريات التي تعتبرها هذه الأنظمة بأنها جزء من الحقوق الإنسانية التي لابد من تأمينها.(**المعموري،٢٠٠٦: ١٤٩**)

يدّعي أنصار الفكر الإشتراكي الماركسي بأن الأنظمة الإقتصادية الإشتراكية هي أنظمة إقتصادية إنتقالية للوصول إلى المرحلة النهائية من الشيوعية التي تزول فيها الطبقات الإجتماعية، كما وان الخيرات المادية المتاحة تفوق الحاجات الإنسانية جميعها، عندها فإن الإجراءات التنظيمية جميعها سوف تختفي، كما وأن الحاجة تنتفي الى القوانين المنظمة وإلى المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات.(**عبدالكاظم،١٩٨٩: ٢١٩**)

سادساً:- النظام الإقتصادي الإسلامي

أ-مميزات النظام الإقتصادي الإسلامي

وهو نظام إقتصادي قائم على النصوص القرآنية والسنة النبوية والذي يمكن إقامته بما يتلائم مع الظروف الزمانية والمكانية .(**القحاني،٢٠٠٢: ٢**)

لايمكن وصف النظام الإقتصادي الإسلامي على أنه يمثل البديل عن النظام الرأسمالي الذي يتعرض الى الأزمات الإقتصادية المتكررة، والنظام الإشتراكي الماركسي الذي تعرض إلى إخفاقات كاملة في الإتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية وعن الرأسمالية الإجتماعية ودولة الرفاه التي حققت نجاحات ملحوظة.(**القحاني،٢٠٠٢: ٤**)

يصف منظرو النظام الإقتصادي الإسلامي، بأنه يمثل ذلك النظام الذي يتصف بقدر عال من المرونة للإستجابة الى آليات إقتصاد السوق، في حين إنه يستبعد بالكامل إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان كونه يعير إهتماماً واسعاً بالمتطلبات الإجتماعية ويتصف بالمعايير الأخلاقية والتي تؤكد ضرورة شمول الجميع بالخدمات الإجتماعية في ضوء مايدعو اليه النظام الإقتصادي الإسلامي لتحقيق التكافل الإجتماعي.(**الجمل،٣٨٧**) . يضع النظام الإقتصادي الإسلامي قواعد خاصة به في مجال تنظيم العلاقات الإقتصادية وعلاقات الملكية أساسها العدالة والضمان الإجتماعي، بناءاً عليه فإن النظام الإقتصادي الإسلامي يضع توازناً ثابتاً مابين حرية الفرد و اختياراته وخيارات العدالة الإجتماعية والتي تتطلب تدخلات حكومية جاهرة في الشؤون الإقتصادية والتي تفرض قواعد ثابتة وقواعد تفرضها الحاجة.(**كمال،١٩٩٠: ٢٠٩**) . فضلاً عن القواعد الثابتة التي لابد من التقيّد بها حرفياً وعدم الخروج عنها بأي حال، فإن القواعد الأخرى التي تفرضها الحاجة، هي قواعد تمليها الظروف الإقتصادية المحيطة وقواعد تميلها الأهداف الإقتصادية المبتغاة ومتطلبات المرحلة الزمنية والبيئة الداخلية والخارجية المتسمة وبطبيعة الحال بكثيرمن التغير والمتبدل الدائم والتفاعلات المستمرة بحسب الأبعاد الزمانية والمكانية، وهكذا وبالنظر لما يحصل من تغير دائم لكل هذه العلاقات والمتغيرات، فإن صانعي السياسة ومتخذي القرار يقررون ماهو أفضل من السياسات والإجراءات صوب تحقيق الأمثلية في الإنتاج والتوزيع والإستهلاك، ولكن دون المساس بالقواعد الثابتة، وإنما التقيّد بها والإهتداء بها.(**خلف،٢٠٠٨: ٣٣٥-٣٤٥**) بما ان النظام الإقتصادي الإسلامي يسعى في الأساس الى

تحقيق المراتب العليا من العدالة الإجتماعية، فإن هذا النظام يسمح بأن تتدخل الحكومات في الشؤون الإقتصادية، كونها تهدف بالأساس الى تحقيق الأمثلية في الإنتاج والتوزيع والإستهلاك بمعنى إن هذا التدخل يسعى إلى الغزارة في الإنتاج والعدالة في التوزيع، علماً بأن النظام الإقتصادي الإسلامي يطلق أيدي الحكومة بإتجاه تدخل قوي في النواحي الإدارية للإقتصاد القومي برمته(**الأشوح،٣٠٥-٣١٥**)، كما وإن الحكومة في النظام الإقتصادي الإسلامي تضمن تقديم السلع والخدمات العامة، اضافة الى ممارسة أدوار توجيهية في الإقتصاد لمسارات تحددها السلطات العامة بإتجاه تحقيق المنافع العامة القصوى، كما وإن الحكومات في النظام الإقتصادي الإسلامي وفضلاً عن الأدوار المباشرة وغير المباشرة التي تؤديها في النظام الإقتصادي الإسلامي من أنشطة إنتاجية تؤديها ومن أنشطة تنظيمية تقوم بها، فإن الحكومات و في النظام الإقتصادي الإسلامي تمارس أدواراً رقابية من أجل عدم السماح بحصول حالات من الإستغلال وحالات تتحقق فيها الأرباح الفاحشة كما وإنها تمنع أنماطاً من الإحتكار الذي ينتهي إلى نتائج في غيرصالح الإقتصاد وفي غيرصالح المستهلكين والعامة.(**حردان،١٩٩٩: ١١٨**) ، تولي الفرائض المالية إهتماماً واسعاً بتنمية الموارد العامة وتنويع مصادرها، وذلك من أجل تمكين السلطات العامة في النظام الإقتصادي الإسلامي للإضطلاع بأدوارها الملقاة على عاتقها من بينها العمل على توسيع الإنتاج وتنمية الدخل والثروة وتحقيق العدالة الإجتماعية في تقديم الخدمات العامة، والعدالة التوزيعية من خلال إعادة توزيع الدخول مابين أفراد المجتمع في ظل النظام الإقتصادي الإسلامي(**أحمد،٢٠٠٣: ١٧-٢١**)، في حال إذا ثبت فشل القطاع الخاص في تأدية أدواره على نحو فاعل وكفوء في إدارة وتوجيه الموارد الإقتصادية لبلوغ الغايات الإنتاجية المثلى، فإن الحكومات تتولى ممارسة تلك الأنشطة، كما وإن الحكومات وفي حال إقتناعها بأنها هي الجهة الوحيدة القادرة على منع حدوث نتائج سلبية على الصعد الإجتماعية، من بينها آثارها الضارة على العدالة الإجتماعية، فإن الحكومات قد تضطر للإضطلاع بأدوارها من خلال إحتكارها لتلك الأنشطة.(**البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،السياسة الإقتصادية في إطار النظام الإسلامي،وقائع الندوة رقم٣٦: ٢١٣**)

في حال خروج بعض الأنشطة الإقتصادية عن القواعد الدينية والأخلاقية، فإن الجهات المسؤولة تمنعها من خلال منع أنشطتها الإنتاجية وأنشطة التداول فيها، علماً بأنها أنشطة لها تداعياتها السلبية وتترك عواقب في غير صالح الإقتصاد والمجتمع، علماً أن النشاطات المالية والمصرفية والتي كانت تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تمادت جهات كثيرة في البلدان المتقدمة وتمت شرعنتها، أو حصلت تحايلات قانونية عليها، فإن هذه الأنشطة من قبيل المشتقات المالية غير المدعومة بأنشطة إنتاج حقيقية وغيرها من الأوهام المالية التي إبتدعت فيها بعض الجهات من أجل نيل أرباح فاحشة من قبل المؤسسات المالية الربوية قد أدت إلى إنتفاخ الفقاعة المالية، والتي إنفجرت مؤدية بذلك إلى حصول الأزمة المالية الأخيرة والتي المّت بالإقتصاد كثيراً،والتي كانت عواقبها وخيمة ليست على القطاعات المالية والمصرفية وحدها، بل أن عواقبها كانت وخيمة أيضاً على القطاعات الإنتاجية من هبوط في الإنتاج وإنخفاض في الأرباح، ناهيك عن تداعياتها المؤلمة من حيث إرتفاع مستويات البطالة وغيرها من النتائج السلبية والتداعيات المضرّة بالإقتصاد بعد ما تم إبتكار مشتقات مالية وأدوات مالية وأنشطة أعمال معقدة للغاية لم يستطع حتى مبتكروها فك ألغازها الغامضة.(**عطوي،١٩٨٨: ٨٢-٨٤**)

يحاول النظام الإقتصادي الإسلامي وبخلاف الأنظمة الإقتصادية الوضعية أن يضع حلولاً وقائية قبل الوقوع في المشكلة، ومن ثم إيجاد حلول علاجية لها، حيث وعلى سبيل المثال فإن النظام الإقتصادي الرأسمالي الذي لم يكن يحتسب للمشكلة قبل وقوعها، فأنه دخل في أزمات إقتصادية عديدة، وإن النظام نفسه كان يحاول إيجاد حلول

فكرية وعملية للتغلب على تلك الأزمات، من بينها أزمة الثلاثينيات في القرن الماضي، وأزمة الثمانينيات والأزمة المالية الأخيرة، بناءاً عليه فإن الأزمات جميعها كانت لها تأثيراتها بخصوص تنشيط الدور الحكومي أو تثبيط ذلك الدور(خلف،٢٠٠٨: ٢٦٩-٢٧٧)، وهكذا فإن النظام الإقتصادي الرأسمالي لم يصل إلى حل نهائي ودائم لمديات الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي مابين الدور الحكومي الحارس والدور الحكومي المتدخل والدور الحكومي المنظم، حيث في الوقت الذي أسهمت الثلاثينيات من القرن الماضي في التوصية بدورحكومي واسع، فإن أزمة الثمانينيات من القرن الماضي أسهمت في التوصية بالإبتعاد الحكومي عن الأنشطة الإقتصادية، غير أن الأزمة المالية الأخيرة أعادت الى الأذهان ضرورات الدور الحكومي المنظم والرقابي على أنشطة المال والأعمال، وهكذا فإن العلاجات التي تتم التوصية بها هي علاجات لحل المشكلة بعد وقوعها(سعيد،٢٠١١: ٢١)، إلا أن النظام الإقتصادي الإسلامي يحاول منع وقوع المشكلة منذ البدء من خلال خلق أنماط من التوازن مابين الدور الحكومي المنظم ودور القطاع الخاص المبادر الى خلق كفاءات وفاعليات أكبر، بناءاً عليه فإن منظري الفكرالإقتصادي الإسلامي يعتقدون بأن النظام الإقتصادي الإسلامي لايدع المجال لممارسات طائشة وممارسات وهمية فإنه يصبح النظام الإقتصادي المتعافي كونه يتعامل بالأساس مع الإطار الحقيقي للإقتصاد بعيداً عن الإطار الوهمي منه والذي ينتهي إلى ويلات لا يحمد عقباها.(حردان،١٩٩٩: ٣١)

بخلاف النظام الإقتصادي الإشتراكي الماركسي الذي أصيب بفشل ذريع في دولة الإتحاد السوفيتي السابق،وغيرها من البلدان الإشتراكية السابقة، حيث وبخلاف هذه الأنظمة التي لم تكن تسمح بالحريات الإقتصادية، فإن النظام الإقتصادي الإسلامي يسمح بالحريات الإقتصادية التي تكفل الفاعلية في الإقتصاد، ولكن شريطة عدم إحداثها لآثار إقتصادية وإجتماعية ضارة، كما وان النظام الإقتصادي الإسلامي يهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال السماح بتعدد أنماط الملكية من الملكيات العامة والملكيات الخاصة التي لا تؤدي الى أي طغيان، بناءاً عليه فإن النظام الإقتصادي الإسلامي ومن خلال إطلاقه لصيغ العلاقة مابين الملكيات العامة و الملكيات الخاصة يهدف إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإنتاج،والعدالة في التوزيع من دون غرر وغبن.(أبو الفتوح،٢٠١١: ١٠١)

ب-العدالة الإجتماعية في النظام الإقتصادي الإسلامي

تكفل العدالة الإسلامية حقوق المواطنين للتمتع بالخدمات الإجتماعية جميعها منها الخدمات الصحية والخدمات التعليمية وغيرها، كما وإن العدالة الاسلامية تكفل أيضاً ضرورات الحياة للمحتاجين من المأكل والمشرب والملبس والمسكن، وحيث ان النظام الإقتصادي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بأوجه وإتجاهات عديدة منها العمل على تحقيق التوازن الاجتماعي، بناءاً عليه فإن مثل هذا التوازن يمكن له أن يتحقق فيما لو تم العمل على إعادة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع الإسلامي(كي لايكون المآل دولة بين الأغنياء)، وذلك من خلال فرض ضرائب ثابتة على ذوي الدخول الكبيرة وتوزيعها على المستحقين، كما وإن النظام الإقتصادي يفرض على الحكومة أن تستثمر المجالات التي تخدم الصالح العام.(السبهاني ،٢٠٠٠: ٢٨٠-٢٨٢) يعمل النظام الإقتصادي الإسلامي ومن خلال الموارد المالية المتاحة أمام السلطات العامة على تحقيق حاجات الأفراد إيماناً منها بان الثروات العامة مستخلفة من الله للجماعة، بناءاً عليه فإن للفرد حق على الجماعة في تأمين حاجاته، عليه فإن للفرد حق في العثور على فرصة عمل تتناسب مع قدراته و مؤهلاته من أجل كسب المال الكافي لتأمين إحتياجاته،وفي حال عجز الفرد عن العمل فإن النظام الإقتصادي الإسلامي يؤمن له حاجاته الضرورية في الحياة.(المعموري،٢٠٠٦: ١٦٠)

إن إتعاظ القائمين على الأنظمة الإقتصادية الرأسمالية والإشتراكية الماركسية من تجارب الماضي، وبعد خوض دول أخرى لتجارب عملية كثيرة كانت تتبنى التوجهات الرأسمالية أو الإشتراكية وبدرجات متباينة، فإن الأنظمة الإقتصادية المعاصرة التي إستفادت من تجارب الماضي القريب هي أنظمة قائمة على الخلط بين التوجهين الرأسمالي والإشتراكي، ولكن مع تباينات واضحة، بناءاً عليه وفي الوقت الحاضر فإن الأنظمة الإقتصادية القائمة والى جانب إهتمامها بالنواحي الإقتصادية تعير إهتماماً كبيراً بالنواحي الاجتماعية أيضاً، كما وان الأنظمة الحالية وإلى جانب إفساحها المجال للقطاع الخاص فإنها تمنح سلطات أوسع للحكومات لتوجيه مسارات الإقتصاد نحو الإتجاهات التي تخدم النواحي الإقتصادية والإجتماعية على حد سواء.(نامق،١٩٨٠: ٤٧-٤٩)

الخلاصة والاستنتاجات

تواجه المجتمعات بأسرها المشكلات الاقتصادية نفسها، وتتلخص هذه المشكلات في محدودية الموارد وتعدد الحاجات،عليه فأن النظام الاقتصادي إنما هو إبتكار إنساني لكيفية التعامل مع هذه الموارد من أجل توجيهها وتخصيصها على النحو الذي ينتهي الى إنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات،وهكذا فإن نجاح أي نظام إقتصادي قائم يتطلب تحقيق القدر المطلوب من الكفاءة والفاعلية.

مرّت النظم الاقتصادية بمراحل تطور مختلفة منها النظام الاقتصادي التقليدي الذي تأسس على أساس إنتاج المنتجات الزراعية ورعي المواشي وتربية الدواجن وماشابه، إلاّ أنه وبعد تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبعد زيادة المبادلات التجارية وبالأخص بعد ظهور الثورة الصناعية فأن الأنظمة الإقتصادية تحولت الى أنظمة إقتصادية معاصرة إلاّ ان التوجهات الفكرية وبحسب مديات التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والتي تكون حاسمة وقوية في الأنظمة الاقتصادية الموجهة والتي تبلغ مدياتها القصوى في الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية الصارمة التي تجعل من ملكيات وسائل الانتاج محصورة بين أيدي الحكومات الاشتراكية بصيغة الملكية العامة لوسائل الانتاج والتي تجعل آليات التخطيط المركزي هي السائدة في توجيه المتغيرات الاقتصادية واستخدام العناصر الانتاجية،مثل حالة الاتحاد السوفيتي السابق والأنظمة الاشتراكية الأخرى التي أقيمت في أوروبا الشرقية.

هناك أنظمة اقتصادية موجهة أخرى أقل صرامة عن الأنظمة الاشتراكية المنوه عنها أعلاه، إذ تقيم بعض الدول والتي لها تسمياتها المتعددة مثل الاشتراكية الديمقراطية واقتصادات الرفاه أو حتى الرأسمالية الاجتماعية ،فمثل هذه الأنظمة ورغم اطلاقها العنان لآليات اقتصاد السوق ،إلاّ أن الحكومات لها تدخلاتها الواضحة في المسائل الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وتأمين الخدمات العامة للمواطنين،كما وأنها تمارس سياسات إقتصادية من شأنها السيطرة الحكومية على متغيرات إقتصادية عديدة في سبيل خدمة الاقتصاد وتحقيق الأمن الاقتصادي في البلد.

تأسس النظام الاقتصادي الرأسمالي بصيغتها التقليدية إثر ظهور الثورة الصناعية وبعد أن تعمت الأفكار الليبرالية القديمة التي كانت تروج لفكرة الدولة الحارسة وعدم تدخل الحكومات في الشؤون الاقتصادية ،إلاّ أن أزمة الكساد العظيم دفعت بالمفكرين الاقتصاديين الى الترويج لتدخل الحكومات أثناء أزمات النقص في الطلب الكلي الفعال ،في حين فأن هناك مدرسة أخرى والتي تؤمن بالليبرالية الحديثة،فأنها تدعو الى العودة الى الحرية الاقتصادية واطلاق العنان للقطاع الخاص،ومثل هذه المدرسة تؤيد وبقوة سيطرة الشركات العالمية على مفاتيح الاقتصاد الرئيسية ايماناً منها بأن العالم إنما يمثل قرية كونية والتي ينبغي ومن أجل تحقيق الرفاه الاقتصادي

العالمي هدم الحواجز المصطنعة أمام تحركات العناصر الانتاجية على الصعيد العالمي كي تعود الحالة بالنفع على المجتمع الانساني.

رغم التطبيقات القليلة للنظام الاقتصادي الاسلامي،إلاّ أن هناك دعوات كثيرة يطلقها المنظرون والمشرعون الاسلاميون بأقامه نظام إقتصادي إسلامي ،من أجل التخلص من شرور الأنظمة الاقتصادية الوضعية التي بائت تجارب منها بالفشل وعانت البعض منها من تصدعات ، وهي لازالت تعاني من أزماتها المتكررة.

من خلال ماتم طرحه فأنه وفي إطار الأنظمة الإقتصادية ،خاصة المعاصرة منها، فإنه يمكن الخروج ببعض النتائج منها أن النظام الاقتصادي أمر لامفر منه ،بل أنه مفيد ولايمكن التغاضي عنه،كما وأن تجارب المجتمعات أثبتت بأن الأنظمة الاقتصادية إنما تعكس حالات التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تشهدها المجتمعات البشرية،كما وأنها تعكس الضرورات التي تميلها الآماد الزمنية التي تمر بها هذه المجتمعات ،كما وأنها تترجم وعلى نحو واضح كيفية التعامل مع محدودية الموارد وتعدد الحاجات.

قائمة المصادر:

أولا: المصادر باللغة العربية

١- توفيق، سعد حقي، (٢٠٠٠) ، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الاولى، دار وائل، عمان.

٢- المعموري، عبد علي كاظم، (٢٠٠٧)، تأريخ الافكار الاقتصادية، الطبعة الاولى.

٣- عبد كاظم، عبدالكريم كامل (١٩٨٨) النظم الاقتصادية المعاصرة، جامعة الموصل.

٤- نامق، صلاح الدين، (١٩٨٠) النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها، دار المعارف للنشر، القاهرة.

٥- الجمل، هشام مصطفى، (بدون السنة) دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

٦- البلبلاوي، حازم (٢٠٠٠) النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت.

٧- شحاتة، حسين، الفروق الاساسية بين النظام الاقتصاد الاسلامي والنظم الاقتصادية الوظعية، جامعة الازهر.

٨. احمد، عبدالرحمن يسري، (٢٠٠٧) قضايا اقتصادية معاصرة، الاسكندرية.

٩- شمس الدين، بعدالامير، (١٩٩٢) تحليل الازمات الاقتصادية للأمس واليوم، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعي للنشر، بيروت.

١٠- عطوة، محمد محمود (٢٠٠٨) مبادئ النظرية الاقتصادية، الجزء الاول، المكتبة العصرية للنشر، دار الشرق.

١١- دويدار، حمد (١٩٨٢) مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الرابعة، دار المعارف، الاسكندرية.

١٢- القحاني، مفسر بن علي،(٢٠٠٢) النظام الاقتصادي في الاسلام.

١٣- كمال، يوسف، (١٩٩٠) الاسلام والمذاهب الاسلامية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار الوفاء للنشر، القاهرة.

١٤- العطوي، فوزي (١٩٨٨) الاقتصاد والمال في التشريع الاسلامي والنظم الوظعي، الطبعة الاولى، دار ال فكر العربي، بيروت.

١٥- قحف، منذر، البنك الاسلامي للبحوث والتدريب، السياسة الاقتصادية في اطار النظام الاسلامس، وقائع ندوة السياسة الاقتصادية في الاسلام رقم ٣٦.

١٦- حردان، طاهر حيدر، (١٩٩٩) الاقتصاد الاسلامي، الاردن.

١٧- ابو الفتوح، نجاح عبدالحليم عبدالوهاب، (٢٠١١) الاقتصاد الاسلامي النظام والنظرية، الطبعة الاولى، عالم الكتب الحديث للنشر، الاردن.

١٨- السبهاني، عبدالجبار حمد عبيد، (٢٠٠١) الوجيز في الفكر والوضعي والاسلامي، الطبعة الاولى، دار الوائل، الاردن.

١٩- عبدالرحمن، اسماعيل، (٢٠٠٤)، مفاهيم النظم الاقتصادية، الاردن.

٢٠- خليل، انمار اسعد (٢٠١١) النظام الاقتصادي الرأسمالي، بحث مقدم الى الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الادارة والاقتصاد، رقم التسجيل ١٠٠١٨.

ثانيا: المصادر المترجمة الى اللغة العربية:

١- اجيت ك، داسكوبتا، ترجمة يحيي غني النجار، (٢٠٠٥) النظرية الاقتصادية والبلدان النامية، مطبعة العمران، بغداد.

ثالثا: المصادر باللغة الانكليزية

1- Holesovsky, (1977), Economik system, analysis and comparison international student, magraw – hill- ltd.
2- Samuel Estrecher, (2000 Global Competition and the American Landscape - as We Enter the 21st Century, New York University 52nd Conference on Labor.
3- William C.Hsiao (1995) bnormal economics in the health sector, USA.
4- Gober , S.j (1999) modern society and the coming century , chicago university press ,chicago
5- friedman m how thoroughly keynesian I then was then (1988) chicago university press ,chicago 4th edition.
6- ja schumpeter (1954) capitalism and democracy ,unwin university press, London.
7- Thomas A pugel (2007) International Economics New York university, thirteenth edition.
8- jk galbraith 1969 the affluent society houghton mifflin company Boston.
9- Eleanor Doyle (2005) The Economic System , john wiley 7 Sons Ltd, west sussex po19 8sq englnd.
10- Edwin Mansfield Economics (1974) New York w.w.Norton & Company, lnc,chap3.

11- Theodore C. bergstrom & john h.miller (2000) experiments. with economic principles microeconomecs ,2nd edition.
12- Paul Heyne (2000) Economic Way of Thinking,university of Washington.
13- Tandon, Ajay &, Cheryl Cashin (2010) Assessing Public Expenditure on Health from a Fiscal Space Perspective

Abstract

Comparative Economic Systems

An economic system is a system of production and exchange of goods, as well as allocation of of resources in a society. It includes the combination of various institutions and individuals that compromise the economic structure of a give .community

In comparative economic systems, there is a study of different economic systems such as capitalism, socialism, feudalism, mixed economy, and Islamic economic system. This study aims to make a comparison between such systems